

## الفصل السادس عرض وتحليل وتفسير جداول الدراسة اطيانية

مقدمة

أولاً: النتائج الخاصة بتحليل استجابات مجتمع الدراسة من المسؤولين بالضمان الاجتماعي.

ثانياً: النتائج الخاصة بتحليل استجابات مجتمع الدراسة من المستفيدات من الضمان الاجتماعي.

خاتمة



## مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل وتفسير النتائج الكمية للدراسة والتي استقاها الباحث من تفرغ وجدولة البيانات، حيث توضح البيانات وصف عينة الدراسة من المسؤولين بالضمان الاجتماعي من حيث سماتهم العامة وأوضاعهم المهنية، كما تناولت النتائج استجابات المسؤولين نحو البرامج المقدمة والصعوبات التي تعترض تنفيذها، وبعض المقترحات لتطويرها في ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة، وتناولت أيضاً النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية، وصف عينة الدراسة من المستفيدين، وطبيعة البرامج المقدمة لهم، والصعوبات التي تحول دون استفادتهم منها، وبعض المقترحات لزيادة الاستفادة.

## أولاً: النتائج الخاصة بتحليل استجابات مجتمع الدراسة من المسؤولين بالضمان الاجتماعي:

### جدول رقم (٢)

يوضح نوع المبحوث ن=٤٩

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	ذكر	٣١	٦٣.٣%
ب	أنثى	١٨	٣٦.٧%

يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينه الدراسة (٦٣.٣%) ذكور ونسبة الإناث تصل إلي (٣٦.٧%) من عينه الدراسة، وقد يعطي ذلك دلالة علي أن أكثر الباحثين الاجتماعيين من الذكور في حين أن معظم المستفيدين من الإناث ويرجع ذلك إلي طبيعة المستفيدين والتي تتمثل في

المطلقات، الأرامل، العانس، أم معيله وذلك قد يمثل صعوبة سواء في التعامل معها أو عند الحصول علي معلومات وبيانات عن بيتها عند النزول إلي السكن الخاص بها والذي يؤكد علي ذلك، العادات والتقاليد في مجتمعنا المصري.

### جدول رقم (٣)

يوضح فئة السن للمبحوث (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	أقل من ٣٠ سنة	٠	٪٠.٠٠
ب	٣٠ -	٤	٪٨.٢
ج	٤٠ -	٢٣	٪٤٦.٩
د	٥٠ - ٦٠	٢٢	٪٤٤.٩

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينه الدراسة (٤٦.٩٪) تقع في فئة العمر (٤٠ - ) عاماً يلي ذلك في الترتيب نسبة (٤٤.٩٪) تقع في فئة العمر (٥٠ - ٦٠) عاماً وأن نسبة (٨.٢٪) من العينة تقع في فئة العمر (٣٠ - ) عاماً وأخيراً (٠٪) من العينة تقع في فئة العمر (أقل من ٣٠) عاماً وقد يعطي ذلك دلالة علي أن أكثر الفئات العمرية للمسؤولين بإدارة الضمان الاجتماعي هي الفئة (٤٠ - ) ويليها مباشرة (٥٠ - ٦٠) عاماً، وعدم وجود باحثين من فئة (أقل من ٣٠) عام وهي الفئة الأكثر نشاطاً وسرعة في بحث الحالات الكثيرة المتقدمة إلي الوحدات مما قد يعوق بحث معظم الحالات المتقدمة وسرعة البت في استحقاقها للمساعدة الضمانية من عدمه وقد يؤدي أيضاً

إلى عدم الدقة في بحث الحالات والتي تستلزم نزول الباحث إلى بيئة المتقدم لطلب المساعدة للتأكد من صحة البيانات التي يقدمها لاستحقاق المساعدة.

#### جدول رقم (٤)

يوضح وظيفة المبحوث (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مساعد باحث	١٤	٪٢٨.٦
ب	باحث اجتماعي	١٠	٪٢٢.٤
ج	أخصائي بالإدارة	٢	٪٤.١
د	رئيس وحدة اجتماعية	١٥	٪٣٠.٦
هـ	مفتش بالإدارة	٣	٪٦.١
و	رئيس قسم بالإدارة	٣	٪٦.١
ز	مدير بالإدارة	١	٪٢.١

يتبين من الجدول السابق أن وظيفة رئيس وحدة اجتماعية تمثل أعلى نسبة في عينه الدراسة بنسبه (٣٠.٦٪)، يلي ذلك في الترتيب وظيفة مساعد باحث وذلك بنسبة (٢٨.٦٪) من عينه الدراسة ، وعند سؤال الباحث لرئيس الوحدة عن طبيعة عمل مساعد الباحث أجاب أنه مختص باستقبال العملاء واستلام المستندات الخاصة بهم لإتمام عملية الربط بالمساعدة الضمانية وليس له الحق في البت في أحقية أي منهم في المساعدة، ومساعد الباحث هو في الأساس سكرتير الوحدة أي المختص بالأعمال الإدارية الخاصة

بالوحدة ولا علاقة له بالعملاء ولكن أوصي وزير التضامن الاجتماعي بترقيته البعض منهم إلى وظيفة مساعد باحث وذلك للمساعدة في العمل، وقد يعطي ذلك دلالة علي قلة عدد الباحثين بالضمان الاجتماعي مقارنة بعدد المستفيدين.

ويلي ذلك في الترتيب وظيفة باحث اجتماعي بنسبة (٢٢.٤٪) من عينه الدراسة، وهذا قد يعطي دلالة علي قلة عدد الباحثين بالوحدة الاجتماعية في حين أنه الشخص المنوط له بحث الحالات المتقدمة لطلب المساعدة مما قد يؤثر علي سير العمل وبحث الحالات المقدمة، ويلي ذلك في الترتيب وظيفة مفتش بالإدارة بنسبة (٦.١٪)، في حين أن المفتش بالإدارة يقوم بالمرور علي الوحدات الاجتماعية التابعة لإدارة الضمان بالمحافظة بالكامل لمتابعة العمل بها ومعالجة أوجه القصور في إدارة العمل وهذا العدد قليل ولا يكفي للقيام بالمهام المنوط له، ويلي ذلك رئيس قسم بالإدارة بنسبة (٦.١٪) من عينه الدراسة ويلي ذلك أخصائي بالإدارة بنسبة (٤.١٪) من عينه الدراسة، وهذا أيضاً قد يعطي دلالة علي قلة عدد المسؤولين بالضمان الاجتماعي مقارنة بالأعداد المتزايدة من المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي.

جدول رقم (٥)

يوضح المؤهل الذي حصل عليه المبحوث (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	دبلوم فني	١٤	٢٨.٦%
ب	بكالوريوس خدمة اجتماعية	٣١	٦٣.٣%
ج	ليسانس آداب	٤	٨.٢%
د	دبلوم دراسات عليا	٠	٠.٠٠%
هـ	ماجستير	٠	٠.٠٠%
و	دكتوراه	٠	٠.٠٠%

يوضح الجدول السابق توزيع عينه الدراسة طبقاً للمؤهل وكانت أعلى نسبة (لبكالوريوس خدمة اجتماعية) بنسبة (٦٣.٣%) يلي ذلك نسبة (٢٨.٦%) لمؤهل (دبلوم فني) ثم يليه مؤهل (ليسانس آداب) بنسبة (٨.٢%) ولا يوجد بالعينة (دبلوم دراسات عليا) ولا (ماجستير) ولا (دكتوراه) وقد يعطي ذلك دلالة على اعتماد إدارة الضمان الاجتماعي على حاملي مؤهل (دبلوم فني) داخل الوحدة للعمل مع الحالات المتقدمة وبحث الحالات لكونهم مساعدين باحثين بالوحدة رغم عدم تأهلهم علمياً ولا فنياً لذلك ، ويدل الجدول السابق أيضاً على عدم تواجد مؤهل عالي متخصص في مجال الخدمة الاجتماعية وذلك يدل على مدى القصور في الإمكانيات العلمية بالإدارة. وهذا ما أكدته بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (رياض أمين

حمزاوي ، ١٩٧٦)<sup>(١)</sup> ، التي أجراها علي إدارة من إدارات الشؤون الاجتماعية التي تتعامل مباشرة مع الأسرة وهي إدارة الأسرة والطفولة.

وهذا قد يعطي دلالة أيضاً علي أن هناك قصور في الإمكانيات البشرية بالإدارة فعلي الرغم من توفر خريجي الخدمة الاجتماعية ممن تدربوا جيداً علي العمل الاجتماعي والبحث الاجتماعي من خلال التدريب الميداني بالمؤسسات الاجتماعية أثناء الدراسة، نجد اعتماد المسؤولين بالضمان الاجتماعي علي خريجي الدبلومات الفنية في العمل داخل الوحدات الاجتماعية وبحث الحالات المتقدمة لطلب المساعدة وهذا قد يؤدي إلي إهدار للمال العام نتيجة ربط من لا يستحق بالمساعدة الضمانية.

### جدول رقم (٦)

يوضح سنوات الخبرة للمبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	أقل من ٥ سنوات	٤	٨.٢%
ب	٥ -	٢	٤.١%
ج	١٠ -	١٤	٢٨.٦%
د	١٥ سنة فأكثر	٢٩	٥٩.١%

يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينه الدراسة ممن تزيد مدة خبرتهم عن (١٥ سنة) بنسبة (٥٩.١%)، يلي ذلك نسبة (٢٨.٦%) ممن لديه سنوات خبرة (١٠ -) عاماً، ثم يليه سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات)

(١) رياض أمين حمزاوي : مرجع سبق ذكره.

بنسبة (٨.٢٪)، يلي ذلك سنوات الخبرة (٥ -) بنسبة (٤.١٪)، وهذا يدل على اعتماد الإدارة على ذوي الخبرة الكبيرة بالعمل دون الاعتماد على المعينين الجدد والذين هم بمثابة صف ثاني يتعلم ويكتسب الخبرة من ذوي الخبرة الكبيرة قبل تقاعد تلك الفئة على المعاش دون الاستفادة من خبرتهم مما قد يحدث خلل وظيفي وإداري بالإدارة.

### جدول رقم (٧)

يوضح حصول المبحوث على دورات تدريبية من عدمه (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٣٤	٦٩.٤٪
ب	لا	١٥	٣٠.٦٪

نلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينة الدراسة ممن حصلوا على دورات تدريبية وذلك بنسبة (٦٩.٤٪)، بينما يأتي من هم لم يحصلوا على دورات في الترتيب الثاني والأخير بنسبة (٣٠.٦٪)، وذلك قد يدل على اهتمام وزارة التضامن الاجتماعي بتدريب العاملين بالضمان الاجتماعي على أساليب العمل الجديدة ومدتهم بكل ما هو جديد في العمل الاجتماعي وكذلك تفسير كل القرارات الجديدة حتى يمكن فهمها وتطبيقها في الواقع.

جدول رقم (٨)

يوضح عدد الدورات التي حصل عليها المبحوث (ن=٣٤)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	دورة واحدة	٠	%٠.٠٠
ب	دورتان	٠	%٠.٠٠
ج	ثلاث دورات	١٤	%٤١.٢
د	أكثر من ثلاث دورات	٢٠	%٥٨.٨

يوضح الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينه الدراسة حصلت علي (أكثر من ثلاث دورات) وذلك بنسبة (٥٨.٨%) من عينه الدراسة ويلي ذلك في الترتيب من حصولوا على (٣دورات) بنسبة (٤١.٢%) ، وقد يعطي ذلك دلالة على حصول المسؤولين بإدارة الضمان على عدد كافي من الدورات التدريبية في مجال عملهم.

جدول رقم (٩)

يوضح محتوى الدورات التي حصل عليها المبحوث (ن=٣٤)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	دورات خاصة بقانون الضمان المعمول به حالياً	٣٠	%٨٨.٢
ب	دورات خاصة بالقرارات الوزارية الجديدة المعدلة	٣٤	%١٠٠

م	البيان	التكرار	النسبة
ج	دورات لتبادل الخبرات بين الإدارات المختلفة في نفس المجال	٢٨	٨٢.٤٪
د	دورات لتنمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي	٥	١٤.٧٪
هـ	دورات خاصة بالتعرف علي الخدمات البيئية التحويلية بالمجتمع	١٤	٤١.٢٪

يتبين من الجدول السابق أن أكثر الدورات التي حصل عليها المسؤولين كانت دورات خاصة بالقرارات الوزارية الجديدة المعدلة وكان ذلك بنسبة (١٠٠٪) من عينه الدراسة، يلي ذلك نسبة (٨٨.٢٪) للدورات الخاصة بقانون الضمان المعمول به حالياً، وهذا يتيح الفهم الجيد للقانون والقرارات الوزارية الجديدة من قبل القائمين عليه فيكون تطبيقه في ميدان العمل أيسر وأكثر كفاءة.

في حين جاءت الدورات الخاصة بتنمية مهارات التعامل مع الحاسب الآلي في الترتيب الأخير بنسبة (١٤.٧٪) من عينه الدراسة، وهذا قد يؤكد علي إهمال التطور التكنولوجي وعدم استخدامه في مجال العمل بالرغم مما يتيح الحاسب الآلي من سهولة ويسر في أداء العمل وفي نفس الوقت يرفع من كفاءة الخدمة.

جدول رقم (١٠)

يوضح أوجه استفادة المبحوثين من الدورات التدريبية (ن=٣٤)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	الفهم الجيد للقرارات والمنشورات الجديدة	٢٩	٪٨٥.٣
ب	التعرف علي الخدمات البيئية المتاحة بالمجتمع	١٩	٪٥٥.٩
ج	التعرف علي الجديد في مجال العمل	٣٢	٪٩٤.١
د	اكتساب مهارات جديدة لخدمة العمل الاجتماعي	٣٠	٪٨٨.٢
هـ	زيادة القدرة علي فتح قنوات اتصال مع العاملين في مجال العمل الاجتماعي	١٠	٪٢٩.٤

يوضح الجدول السابق أوجه الاستفادة من الدورات التدريبية فجاء التعرف علي الجديد في مجال العمل بأعلى نسبة من عينه الدراسة بنسبة (٩٤.١٪)، يلي ذلك اكتساب مهارات جديدة لخدمة العمل بنسبة (٨٨.٢٪)، يلي ذلك الفهم الجيد للقرارات والمنشورات الجديدة بنسبة (٨٥.٣٪)، وهذا قد يدل علي أهمية الدورات التدريبية للمسؤولين بالإدارة فهي تتيح لهم الفهم الجيد والتعرف علي كل ما هو جديد في مجال العمل، بينما تأتي زيادة القدرة علي فتح قنوات اتصال مع العاملين في مجال العمل الاجتماعي في آخر الترتيب بالجدول بنسبة (٢٩.٤٪) من عينه الدراسة، مما قد يدل على عدم التنسيق الجيد بين المسؤولين بإدارة الضمان الاجتماعي

والعاملين بالإدارات الأخرى بمديرية التضامن الاجتماعي مما يعوق إمكانية توجيه وإرشاد العملاء للخدمات المتاحة بالمجتمع للاستفادة منها.

### جدول رقم (١١)

يوضح الصعوبات التي حالت دون استفادة المبحوثين من الدورات التدريبية

(ن=٣٤)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	قلة عدد الدورات	٢٣	٪٦٧.٦
ب	قلة المخصصات المالية للدورة	٢٩	٪٨٥.٣
ج	قلة كفاءة المدربين	٢٣	٪٦٧.٦
د	زمن الدورة غير كاف	٣٠	٪٨٨.٢
هـ	مكان انعقاد الدورة غير ملائم	١١	٪٣٢.٤
و	عدم تدبير أماكن لإقامة المتدربين	.	٪٠.٠٠

يتضح من الجدول السابق أن عدم كفاية زمن الدورة جاء بالمرتبة الأولى لاستجابة عينه الدراسة بنسبة (٪٨٨.٢)، يلي ذلك قلة المخصصات المالية للدورة بنسبة (٪٨٥.٣) وذلك يعطي دلالة علي عدم الأعداد الجيد لتلك الدورات وهذا يقلل من الفائدة أو المردود الذي يعود علي المبحوثين من الدورات التدريبية مما يؤدي إلي قلة كفاءة الخدمات المقدمة للعملاء المستفيدين من الضمان ، كما جاء بنسبة (٪٠.٠٠) استجابة عدم تدبير أماكن لإقامة المتدربين وهذا قد يدل علي أن الدورات التدريبية تتعقد داخل المحافظة وعدم حصول المسؤولين علي دورات خارج نطاق المحافظة ،

وهذا ما أدلى به بعض المسئولين للباحث ، مما لا يتيح لهم فرصة الاحتكاك بأقرانهم بالمحافظات الأخرى كالقاهرة أو الإسكندرية أو غيرها من المحافظات الكبرى فيكتسبوا منهم بعض المعارف والخبرات حول الطرق والأساليب الجديدة في مجال العمل ، وهذا ما أكد عليه بعض المسئولين للباحث أثناء الإجابة علي هذا التساؤل.

### جدول رقم (١٢)

يوضح أسباب عدم حصول الباحثين علي دورات تدريبية (ن=١٥)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	الدورات موجهة لرؤساء الوحدات فقط	٥	٪٣٣.٣
ب	وقت الدورات غير مناسب	٠	٪٠.٠٠
ج	انشغالك ببعض الأعمال الخاصة بك	٠	٪٠.٠٠
د	عدم تخصيص ميزانية للإنفاق علي حضور الدورات	٠	٪٠.٠٠
هـ	عدم جدوى هذه الدورات	٠	٪٠.٠٠
و	عدم وجود دورات أصلاً	١٠	٪٦٦.٦

يتبين من الجدول السابق أن عدم وجود دورات أصلاً كانت أعلي

استجابة لعينه الدراسة بنسبة (٦٦.٦٪)، ويلي ذلك أن الدورات موجهة لرؤساء الوحدات فقط بنسبة (٣٣.٣٪) من عينة الدراسة.

وهذا قد يعطى دلالة على أن العاملين بالوحدات الاجتماعية من باحثين ومساعدى باحثين ليسوا على الدرجة الكافية من التدريب على أداء العمل الاجتماعى مما يتسبب فى إهدار المال العام نتيجة الموافقة على استحقاق أسر للمساعدة الضمانية دون وجه حق.

### جدول رقم (١٣)

يوضح المقترحات بشأن الدورات التدريبية المستقبلية الخاصة بالمبحوثين

(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	دورات خاصة بتتمية المهارات البحثية الميدانية	١٨	٣٦.٧٪
ب	دورات خاصة بكيفية التعامل مع العملاء	١٥	٣٠.٦٪
ج	دورات خاصة بالتعرف على شبكة الخدمات المتاحة بالمجتمع	١٦	٣٢.٧٪
د	دورات خاصة بكيفية ربط العملاء بالخدمات المتاحة بالمجتمع	٣١	٦٣.٣٪
هـ	دورات خاصة بكيفية استخدام الحاسب الآلي	٣٩	٧٩.٦٪
و	دورات خاصة بالجديد في مجال العمل والأساليب الحديثة	٤٢	٨٥.٧٪

يتضح من الجدول السابق أن أهم المقترحات والتي جاءت فى المرتبة

الأولي لاستجابات عينة الدراسة هي دورات خاصة بالجديد في مجال العمل والأساليب الحديثة بنسبة (٨٥.٧٪)، ويلي ذلك مقترح، دورات خاصة بكيفية استخدام الحاسب الآلي بنسبة (٧٩.٦٪) وذلك يدل على أن هناك استعداد جيد نابع من داخل المبحوثين للتعلم والتدريب علي الأساليب الحديثة في العمل خاصة التدريب علي الحاسب الآلي وكيفية استخدامه في الحصول علي المعلومة وحفظها واستدعائها مره أخرى ، وذلك لأن الحاسب الآلي هو سمة هذا العصر وهو في نفس الوقت يوفر الجهد والوقت المبذول في إتمام العمل، ويأتي مقترح، دورات خاصة بكيفية التعامل مع العملاء في آخر الترتيب بالجدول بنسبة (٣٠.٦٪) من عينه الدراسة وذلك قد يدل علي اكتساب المسئولين مهارات التعامل مع العملاء نتيجة خبرتهم الطويلة في هذا المجال ولكن ينقصهم ثقل هذه المهارة بالتعرف علي ما هو جديد وحديث في أساليب العمل وتطويره.

#### جدول رقم (١٤)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الاقتصادية التي يقدمها الضمان للأسر

الأولي بالرعاية(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	معاش ضمانى شهري	٤٩	١٠٠٪
ب	مساعدة مالية لإقامة مشروع ضمانى صغير	٤٩	١٠٠٪
ج	مساعدات مالية للحفاظ على مشروعات قائمة	٣٢	٦٥.٣٪

يتبين من الجدول السابق أن جميع المبحوثين أجمعوا علي أن الضمان

الاجتماعي يقدم معاش ضمانى شهري ومساعدة مالية لإقامة مشروع ضمانى صغير للأسر الأولى بالرعاية والتي ينطبق عليها الشروط وجاءت نسبة ذلك من عينه الدراسة (١٠٠٪) ، بينما جاءت مساعدات مالية للحفاظ على مشروعات قائمة بنسبة (٦٥.٣٪) وهذا قد يدل على عدم دراية بعض المسئولين بالضمان الاجتماعى بكل الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعى لعملائه.

#### الجدول رقم (١٥)

يوضح مدى مقابله البرامج المقدمة لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية

(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٤	٨.٢٪
ب	إلى حد ما	٤٠	٨١.٦٪
ج	لا	٥	١٠.٢٪

يتضح من هذا الجدول استجابة معظم المبحوثين بإلى حد ما بنسبة (٨١.٦٪) وهذا قد يعطى دلالة واضحة أن البرامج والخدمات الاقتصادية التي يقدمها الضمان للأسر الأولى بالرعاية لا تفي بسد احتياجاتهم بنسبة (١٠٠٪) بل إلى حد ما ، بينما جاءت استجابة المبحوثين ب (نعم) بنسبة (٨.٢٪) من عينة الدراسة مما قد يؤكد على عدم كفاية البرامج الاقتصادية لسد احتياجات الأسر الأولى بالرعاية.

جدول رقم (١٦)

يوضح الصعوبات التي تحول دون مقابلة البرامج والخدمات الاقتصادية التي يقدمها الضمان الاجتماعي لسد احتياجات الأسر الأولى بالرعاية

(ن = ٤٥)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	لا تكفي قيمة المعاش الضماني لاحتياجات الأسرة	٤٣	%٩٥.٥
ب	لا تكفي المخصصات الحكومية النقدية لتغطية كل الحالات المتقدمة للمعاش الضماني	٢٤	%٥٣.٣
ج	لا تحدد قيمة المعاش الضماني وفقاً لدرجة الاحتياج للأسر المتقدمة	٢٦	%٥٧.٨
د	لا تحدد قيمة المعاش الضماني وفقاً لعدد الأفراد داخل الأسرة المتقدمة	٨	%١٧.٨
هـ	كثرة عدد المستندات المطلوبة لاستحقاق المعاش	٠	%٠.٠٠
و	انتظار العملاء لفترات طويلة للحصول علي قرار الاستحقاق للمعاش	٠	%٠.٠٠
ز	لا يتم صرف المعاش الضماني وفق الميعاد المحدد له قانونياً	٠	%٠.٠٠

النسبة	التكرار	البيان	م
٪٤٤.٤	٢٠	المساعدات المالية المتاحة لإقامة مشروع ضماني لا تكفي كل الأسر المتقدمة	ح
٪٤٨.٩	٢٢	المساعدات المقدمة لإقامة مشروع ضماني لا تكفي لإقامة مشروع صغير	ط
٪٧٥.٦	٣٤	قله عدد الباحثين مقارنة بعدد المستفيدين	ى
٪١٣.٣	٦	تتعقد الإجراءات الروتينية لحصول الأسرة علي مشروع ضماني	ك
٪٨.٩	٤	عدم متابعة الإدارة للمشروع المقام بصفة دورية	ل
٪٥٥.٦	٢٥	عدم دراية الأسرة بكيفية إقامة مشروع صغير	م

يتبين من الجدول السابق وجود صعوبات تحول دون مقابلة البرامج والخدمات الاقتصادية المقدمة لحاجات الأسر الأولي بالرعاية كما يلي:

- تصدر الجدول استجابة، لا تكفي قيمة المعاش الشهري لسد احتياجات الأسرة وجاءت بنسبة (٩٥.٥٪) وهذا ما أتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (ياسر القصاص، ٢٠٠٣)<sup>(١)</sup> ودراسة سلوى

(١) ياسر عبدالفتاح القصاص : مرجع سبق ذكره .

رمضان، ٢٠٠١) (١)

- ثم يليها قله عدد الباحثين مقارنة بعدد المستفيدين وجاءت بنسبة (٧٥.٦٪) وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (٤) بأن عدد الباحثين لا يتناسب والزيادة المستمرة للمستفيدين من الضمان الاجتماعي، مما قد يعوق بحث تلك الحالات المتقدمة، كما أن من مسئوليات الباحث الاجتماعي المتابعة الدورية للحالات وذلك لحذف أو منع الخدمة عن من لا يستحق نتيجة تغير ظروفه الحياتية مثل زواج الأرملة أو المطلقة أو العانس أو غير ذلك من تغيرات في مصادر الدخل، ونظراً للقرار الوزاري الجديد الذي نص على فصل طلب الخدمة عن الصرف وتوجيه الصرف إلى مكاتب البريد، مما باعد بين الباحث الاجتماعي بالوحدة والعميل الضماني الذي يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات من خلال ملاحظة التطورات التي تطرأ عليه أو المعلومات التي يدلى بها عن أقرانه من المستفيدين أثناء ترده على الوحدة لصرف المعاش كل شهر.
- ثم جاءت استجابة لا تحدد قيمة المعاش الضماني وفقاً لدرجة الاحتياج للأسر المتقدمة وجاءت بنسبة (٥٧.٨٪) وهذا راجع لشروط استحقاق الأسرة للمعاش، فمن يستطيع من تلك الأسر استيفاء الأوراق والمستندات المطلوبة بالاستمارة يحصل على المعاش ودون ذلك لا يحصل ، في حين أشار وزير التضامن إلى ضرورة البحث عن الأسر الأكثر استحقاقاً للمعاش.
- عدم دراية الأسرة بكيفية إقامة مشروع صغير وجاءت بنسبة (٥٥.٦٪) وهذا راجع لعدم تدريب أحد أفراد تلك الأسر على إقامة مشروع صغير

---

(١) سلوى رمضان عبدالحليم : مرجع سبق ذكره .

يزيد من دخلهم، وراجع أيضاً لعدم وعى تلك الأسر بأهمية المشروعات الصغيرة لزيادة دخلهم وكيفية الاستفادة منها وما المشروعات التي تناسب بيئتهم، والدليل على ذلك قلة عدد الأسر الضمانية الحاصلة على مساعدة لإقامة مشروع ضماني صغير، فقد يصل عددهم إلى (٦) مشروعات فقط، في حين أن عدد الأسر الضمانية المترددة على الوحدة السكنية يصل إلى (٤٤٣) أسرة.

#### جدول رقم (١٧)

يوضح مقترحات الباحثين لزيادة استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات الاقتصادية التي يقدمها الضمان الاجتماعي.

(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	وضع قاعدة بيانات للأسر الأولى بالرعاية داخل نطاق عمل الإدارة	٤٢	٪٨٥.٧
ب	زيادة قيمة المعاش الضماني بما يتناسب مع احتياجات الأسرة	٤٣	٪٨٧.٨
ج	تحديد قيمة المعاش الضماني وفقاً لعدد أفراد الأسرة	١٠	٪٢٠.٤
د	تبسيط الإجراءات المطلوبة لاستحقاق الأسر معاش ضماني	١٢	٪٢٤.٥
هـ	زيادة المخصصات الحكومية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة	٣٢	٪٦٥.٣

م	البيان	التكرار	النسبة
و	زيادة عدد الباحثين لمتابعة المشروعات المقامة بصفة دورية	٣٣	٪٦٧.٣
ز	توجيه الأسر للجهات المختصة لتدريب أحد أفرادها علي كيفية إقامة مشروع	٣٠	٪٦١.٢
ح	توفير فرص عمل موسمية لأبناء تلك الأسر	٢٩	٪٥٩.٢
ط	توجه الأسر للاستفادة من مشروعات الأسر المنتجة وفروض الصندوق الاجتماعي	٢٤	٪٤٨.٩

يوضح لنا الجدول السابق مقترحات الباحثين فيما يلي:

- زيادة قيمة المعاش الضماني بما يتناسب مع احتياجات الأسرة وذلك بنسبة (٪٨٧.٨) وقد يعطي ذلك دلالة بعدم كفاية قيمة المعاش المقرر من الضمان للوفاء بالحد الأدنى للمعيشة، نظراً للارتفاع المستمر لأسعار السلع الضرورية.
- وضع قاعدة بيانات للأسر الأولي بالرعاية داخل نطاق عمل الإدارة وذلك بنسبة (٪٨٥.٧) وذلك ناتج عن عدم دراية الباحثين بكل الأسر المحتاجة داخل نطاق عملهم وذلك نتيجة الزيادة السكانية المضطربة فأصبح من الصعب علي رئيس الوحدة أو الباحثين بها حصر جميع الحالات المستحقة للمعاش.
- زيادة عدد الباحثين لمتابعة المشروعات المقامة بصفة دورية وذلك بنسبة (٪٦٧.٣)، حيث أن المشروع الضماني لا بد من متابعته بصفة دورية (ربع

سنوية) حتى يمكن تقديم العون والمساعدة لصاحب المشروع عند تعسره بسبب من الأسباب ، وهذا يستلزم عدد كافٍ من الباحثين.

- زيادة المخصصات الحكومية الخاصة بتمويل المشروعات الصغيرة وذلك بنسبة (٦٥.٣٪) حيث أن عدد المشروعات الصغيرة قليل جداً ولا يتناسب مع عدد المتقدمين للحصول عليه، فعدد المشروعات الضمانية بالوحدة السكنية (محل الدراسة) لا يتعدى (٦) مشروعات فقط حسب آخر إحصائية خاصة بإدارة الضمان الاجتماعى بكفرالشيخ.

- توجيه الأسر للجهات المختصة لتدريب أحد أفرادها علي كيفية إقامة مشروع صغير وذلك بنسبة (٦١.٢٪) ، فلا يجوز إقامة مشروع ضمانى لأسرة دون تدريب أحد أفرادها علي إدارته فدون ذلك تكون معرضة للفشل لعدم خبرتها بإقامة تلك المشروعات وهذا ما أكدته بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (محمود عرفان ٢٠٠١)<sup>(١)</sup> ، ودراسة (نجلاء قنديل ٢٠٠٧)<sup>(٢)</sup>.

---

(١) محمود محمود عرفان : مرجع سبق ذكره .

(٢) نجلاء يوسف قنديل : مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (١٨)

يوضح البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان الاجتماعي للأسر الأولى بالرعاية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مساعدات مالية للأبناء المتحقين بالتعليم	٤٩	٪١٠٠
ب	إعفاءات من المصروفات الدراسية لأبناء تلك الأسر	٤٩	٪١٠٠
ج	توفير الزى المدرسى المجانى لأبناء تلك الأسر	٠	٪٠٠

يتبين من الجدول السابق أن جميع المبحوثين أجمعوا على أن الضمان يقدم لأبناء الأسر الأولى بالرعاية مساعدات مالية أثناء فترة الدراسة وذلك بنسبة (١٠٠٪) من عينة الدراسة، وكذلك تقديم ما يفيد لإعفائهم من المصروفات الدراسية بنسبة (١٠٠٪) من عينة الدراسة، بينما لا تقدم الإدارة لتلك الأسر الزى المدرسى المجانى لأبنائهم المتحقين بالتعليم.

جدول رقم (١٩)

يوضح مدى استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات التعليمية

التي يقدمها الضمان الاجتماعي (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٢	٤.١%
ب	إلى حد ما	٤٥	٩١.٨%
ج	لا	٢	٤.١%

يشير الجدول السابق إلى استجابة معظم المبحوثين بإلى حد ما وذلك بنسبة (٩١.٨%) وهذا قد يعطى دلالة واضحة بأن البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان للأسر الأولى بالرعاية لا تكفى لسد احتياجات الأسر بنسبة (١٠٠%)، وهذا قد يرجع لمعاناة المبحوثين أنفسهم من نفقات تعليم أبنائهم الملتحقين بالتعليم وذلك نتيجة الزيادة المستمرة فى أسعار السلع المختلفة، فكيف تكون إذن معاناة الأسر الفقيرة التي تفتقد إلى دخل يعينها على نفقات أبنائها بالتعليم 5.

جدول رقم (٢٠)

يوضح الصعوبات التي تحول دون مقابلة البرامج والخدمات التعليمية  
لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية (ن=٤٧)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	لا تكفى المساعدات لشراء الزى المدرسى للأبناء بالتعليم	٤٤	%٩٣.٦
ب	لا تكفى المساعدات لسد المصروفات الدراسية	١٤	%٢٩.٨
ج	لا تكفى المساعدات لشراء المستلزمات المدرسية	٣٠	%٦٣.٨
د	لا تمنح المساعدات لكل الأبناء الملتحقين بالتعليم	٢٧	%٥٧.٤
هـ	لا تمنح المساعدات للأبناء الملتحقين بالتعليم العالى	٣٩	%٨٢.٩

يتبين من الجدول السابق وجود صعوبات تحول دون مقابلة البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية ومنها ما يلي:

- لا تكفى المساعدات لشراء الزى المدرسى للأبناء المتعلمين وجاءت فى الترتيب الأول بالجدول بنسبة (٩٣.٦٪) من عينة الدراسة.

- ويلي ذلك، لا تمنح المساعدات للأبناء المتحقين بالتعليم العالي بنسبة (٨٢.٩٪)، حيث تُمنح المساعدات للأبناء بالتعليم حتى المرحلة الثانوية، فى حين أن احتياجات الأبناء بالتعليم العالي تكون أكثر بكثير من احتياجات المرحلة الثانوية أو الإعدادية، لذا كان إعطاء مساعدة للأبناء بالتعليم العالي للأسر الأولى بالرعاية بمثابة حافز لتلك الأسر كى ترتقى بتعليم أبنائها.
- ويلي ذلك لا تكفى المساعدات لشراء المستلزمات المدرسية بنسبة (٦٣.٨٪) من عينة الدراسة، وهذا قد يرجع إلى زيادة أسعار المستلزمات المدرسية.
- وجاء فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة لا تكفى المساعدات لسد المصروفات الدراسية والتي جاءت بنسبة (٢٩.٨٪) من عينة الدراسة، وذلك لقيام الوحدة الاجتماعية بإعطاء الأسرة المستفيدة من الضمان ما يفيد بسوء أحوالها الاقتصادية لتقديمه إلى إدارة المدرسة المقيد بها أبنائها المتعلمين لإعفائهم من المصروفات نهائياً.

#### جدول رقم (٢١)

يوضح مقترحات المبحوثين لزيادة استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات التعليمية المقدمة. (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	زيادة قيمة المساعدات الخاصة بالتعليم	٤٧	٩٥.٩٪
ب	توفير الزى المدرسى لأبناء المتعلمين من الأسر	٣٢	٦٥.٣٪

م	البيان	التكرار	النسبة
ج	إعفاء أبناء تلك الأسر من المصروفات المدرسية	٢٢	٤٤.٩
د	توفير بعض الأدوات المدرسية لأبناء الأسر الأولى بالرعاية	٣٠	٦١.٢٪
هـ	تسهيل إلحاق أبناء تلك الأسر المتسربين من التعليم بالمدرسة مرة أخرى	٤١	٨٣.٧٪
و	توفير فصول تقوية لأبناء تلك الأسر فى المراحل التعليمية	٢٢	٤٤.٩٪
ز	تقديم حوافز مادية ومعنوية للطلبة الفائقين من أبناء تلك الأسر	٣٤	٦٩.٤٪
ح	تدريب الأبناء على حرف يدوية بجانب الدراسة	٤٠	٨١.٦٪

يوضح لنا الجدول السابق مقترحات المبحوثين فيما يلى:

- زيادة قيمة المساعدات الخاصة بالتعليم والتي جاءت فى أول الترتيب بالجدول بنسبة (٩٥.٩٪) كى تتناسب مع ارتفاع الأسعار المستمرة فى جميع السلع حتى تتمكن الأسرة من تعليم أبنائها تعليم جيد.
- يلى ذلك، تسهيل إلحاق أبناء الأسر الأولى بالرعاية المتسربين من التعليم بالمدرسة مرة أخرى، بنسبة (٨٣.٧٪) فمعظم الأسر الفقيرة تدفعها

الضائقة المادية لتشغيل أبنائها لتساعد فى المعيشة، مما يدفعهم إلى التسرب من الدراسة، لذا وجب على الباحث الاجتماعى تسهيل إجراءات إلحاق هؤلاء الأبناء بالمدرسة مرة أخرى.

- ويلى ذلك تدريب الأبناء على حرف يدوية بجانب الدراسة بنسبة (٨١.٦٪) من عينة الدراسة، فتدريب الأبناء على حرف يدوية فى أوقات الإجازات المدرسية يؤمن لهم حرفة تدر لهم دخلاً ولا تضطرهم إلى ترك المدرسة.

- ويلى ذلك تقديم حوافز مادية ومعنوية للطلبة الفائقين من أبناء الأسر الأولى بالرعاية، بنسبة (٦٩.٤٪)، حيث كانت الوزارة فى عهد قريب تقدم حوافز مادية فى صورة (٢٠) جنيه للأسر التى حصلت على شهادة محو أمية وكان هذا حافز جيد لهم ودفع الكثير منهم لمحو أميته، ومن هنا نجد أن تقديم حوافز للفائقين من أبناء تلك الأسر يدفع الأسر إلى الاهتمام بتعليمهم وتفوقهم الدراسى.

#### جدول رقم (٢٢)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الاجتماعية التى يقدمها الضمان الاجتماعى للأسر الأولى بالرعاية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مساعدات مالية لزواج أبناء تلك الأسر	١٦	٣٢.٧٪
ب	مساعدة جنازة عند وفاة أحد أفراد الأسرة	٤٩	١٠٠٪
ج	مساعدات للإغاثة عند حدوث نكبات	٤٩	١٠٠٪
د	تدبير مأوى مؤقت للمشردين من الكوارث	٢٤	٤٨.٩٪
هـ	إمداد المنكوبين بالأغطية والملابس	٤١	٨٣.٧٪

يتبين من الجدول السابق أن جميع الباحثين أقرروا أن الإدارة تقدم مساعدات للإغاثة عند حدوث نكبات وذلك بنسبة (١٠٠٪) ومساعدة جنازة عند وفاة أحد أفراد الأسرة بنسبة (١٠٠٪)، ويلي ذلك إمداد المنكوبين بالأغطية والملابس بنسبة (٨٣.٧٪)، ويلي ذلك تدبير مأوى مؤقت للمشردين من الكوارث بنسبة (٤٨.٩٪)، وأخيراً مساعدات مالية لزواج أبناء الأسر الأولى بالرعاية بنسبة (٣٢.٧٪) فتلك المساعدة المالية تصرف لأبناء الموظف السابق ولا تصرف لأبناء الأسر الضمانية، فى حين أن الأسر الضمانية هى الأولى بالمساعدة فالموظف السابق قد يحصل على معاش أو أى دخل آخر نتيجة عمله بعد المعاش ولكن الأسر الفقيرة التى أقر الضمان أنها لا تملك أى دخل آخر سوى المعاش الضمانى، ماذا تفعل عند وصول أحد أبنائها لسن الزواج دون مساعدة من الجهات الحكومية مثل الضمان الاجتماعى أو أى جهة أخرى ؟.

#### جدول رقم (٢٣)

يوضح مدى استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات الاجتماعية التى تقدمها إدارة الضمان الاجتماعى (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٠	٠.٠٠٪
ب	إلى حد ما	٤٧	٩٥.٩٪
ج	لا	٢	٤.١٪

يشير الجدول السابق إلى استجابة معظم الباحثين بإلى حد ما وذلك بنسبة (٩٥.٩٪) من عينة الدراسة، وهذا قد يعطى دلالة بأن البرامج

والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي للأسر الأولى بالرعاية لا تكفي لسد احتياجات الأسر بنسبة (١٠٠٪)، وهذا قد يرجع لما تعانيه تلك الأسر من تعدد في الاحتياجات وزيادة مستمرة في الأسعار.

### جدول رقم (٢٤)

يوضح الصعوبات التي تحول دون مقابلة البرامج والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الضمان لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية  
(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مساعدات الزواج لا تفي بمتطلبات الزواج الحالية	٤٧	٪٩٥.٩
ب	مساعدات الزواج تمنح لزواج البنات دون الأولاد	٢٩	٪٥٩.١
ج	تعقد إجراءات الصرف للحالات الملحة	١٠	٪٢٠.٤
د	عدم وجود معايير ثابتة لتحديد الأسر الأولى بالرعاية	٥	٪١٠.٢
هـ	لا تعرف مساعدات الإغاثة إلا بعد انعقاد لجنة البيت	٣٣	٪٦٧.٣
و	عدم توفر مأوى جاهز لإقامة المشردين من النكبات	٢٩	٪٥٩.٢
ز	المساعدات المقدمة لا تفي باحتياجات المنكوبين	٤٥	٪٩١.٨
ح	مساعدات الخسائر والممتلكات لا تتناسب مع حجم تلك الخسائر	٤٤	٪٨٩.٨

يتبين من الجدول السابق أن هناك صعوبات تحول دون مقابلة البرامج والخدمات الاجتماعية لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية ومنها ما يلي:

- جاء فى الترتيب الأول بالجدول، مساعدات الزواج لا تفى بمتطلبات الزواج الحالية بنسبة (٩٥.٩٪)، حيث أن مساعدات الزواج تمنح للأسر الأولى بالرعاية فى صورة "حالة ملحة" لا تتعدى (٣٠٠ جنيه) وهذا مبلغ زهيد بالنسبة للمتطلبات العديدة للزواج، وتصرف تلك المساعدات مرة واحدة فى العام.
- ويلي ذلك فى الترتيب، المساعدات المقدمة لا تفى باحتياجات المنكوبين بنسبة (٩١.٨٪) من عينة الدراسة.
- ويلي ذلك مساعدات الخسائر والممتلكات لا تتناسب مع حجم تلك الخسائر بنسبة (٨٩.٨٪) وذلك لأن المادة (٧) من القرار الوزارى رقم (٦٩) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ ينص على أن تكون المساعدة عن الخسائر فى الأموال والممتلكات تكون (١٠٪) من قيمة مجموع خسائر الأسرة وإن زادت تكون (٢٥٪) من قيمتها. وهذا لا يتناسب مع حجم الخسائر التى قد تكبدها أسرة فقيرة لا تمتلك سوى المنزل الذى أصبح حطاماً بعد الحريق.

جدول رقم (٢٥)

يوضح مقترحات المسؤولين بإدارة الضمان الاجتماعى لزيادة استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة.

(ن = ٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	عدم التفرقة فى النوع عند صرف مساعدة الزواج	١٦	٪٣٢.٧
ب	زيادة قيمة مساعدة الزواج بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار	٤٧	٪٩٥.٩
ج	تسهيل إجراءات الصرف الخاصة بالحالات الملحة	٤١	٪٨٣.٧
د	سرعة صرف المساعدات الخاصة بالإغاثة	٤٥	٪٩١.٨
هـ	توفير مأوى مناسب للمشردين نتيجة الكوارث.	٣٧	٪٧٥.٥
و	توفير وجبات غذائية سريعة تقدم لهم فترة الكارثة	٣٤	٪٦٩.٤
ز	الاتصال المباشر بالجهات الخدمية المختلفة لتقديم العون لتلك الأسر	٣١	٪٦٣.٣

يشير الجدول السابق إلى مقترحات المبحوثين لزيادة استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج الاجتماعية فيما يلي:

- جاء فى الترتيب الأول، زيادة قيمة مساعدة الزواج بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار بنسبة (٩٥.٩ %) وذلك نظرا لزيادة الأسعار بصفة دائمة ولأن انتشار ظاهرة العنوسة بالمجتمع راجعة إلى عدم مقدرة الأسرة على الوفاء بمتطلبات الزواج الحالية.
- ويلى ذلك، سرعة صرف المساعدات الخاصة بالإغاثة بنسبة (٩١.٨%) حيث أنه يسبق صرف المساعدات انعقاد لجنة للإغاثة مكونة من مدير مديرية التضامن ومدير إدارة الضمان ورئيس الوحدة الاجتماعية لحصر الخسائر والمصابين والحاجة إلى الإغاثة، ومن ثم البت فى صرف المساعدات المستحقة وقد يستغرق ذلك يومين أو أكثر.
- ويلى ذلك تسهيل إجراءات الصرف للحالات الملحة بنسبة (٨٣.٧%) من عينة الدراسة.
- ويلى ذلك توفير مأوى مناسب للمشردين نتيجة الكوارث بنسبة (٧٥.٥%) وذلك بالتنسيق مع مسئولى الأمن والإسكان والأجهزة المختصة حيث أن وحدة الإغاثة لا تملك سوى خيام للإقامة المؤقتة.
- ويلى ذلك توفير وجبات غذائية سريعة تقدم لهم فترة الكارثة بنسبة (٦٩.٤%) من عينة الدراسة.

جدول رقم (٢٦)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الصحية التي يقدمها الضمان الاجتماعي للأسر الأولى بالرعاية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مساعدات للمرضى من أفراد الأسرة	٣٤	٪٦٩.٤
ب	مساعدات مالية للحامل حتى تضع طفلها	٣١	٪٦٣.٣
ج	مساعدات شهرية للطفل المعاق داخل الأسرة	٣٥	٪٧١.٤
د	مساعدات للطفل الرضيع بالأسرة حتى يتم عامه الثاني	٢٠	٪٤٠.٨

يشير الجدول إلى مجموعة من المساعدات الشهرية التي تصرف للمرضى والحامل خلال فترة الحمل وللطفل المعاق ذهنياً داخل الأسرة وللطفل الرضيع حتى يتم عامه الثاني وتصدر الجدول مساعدات الطفل المعاق بنسبة (٪٧١.٤) حيث أنها أكثر تلك الخدمات انتشاراً بالوحدات الاجتماعية، بينما تأتي مساعدة الطفل الرضيع بالأسرة حتى يتم عامه الثاني في آخر الجدول بنسبة (٪٤٠.٨) ليدل على أنها أقل الخدمات انتشاراً بالوحدات الاجتماعية.

ولكن هل هذه البرامج والخدمات تقدم لكل الأسر المترددة على الضمان؟ نجد الإجابة بلا.. حيث أنها لا تمنح للأسر الضمانية في حين أنها أكثر الأسر استحقاقاً للمساعدة، وذلك لأنها أقل الأسر دخلاً وقدرة على المعيشة وهذا ما أقره الضمان من خلال البحث الميداني الذي تم بواسطة باحثيه.

جدول رقم (٢٧)

يوضح مدى مقابلة البرامج والخدمات الصحية لإحتياجات الأسر الأولى بالرعاية. (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٦	٪١٢.٢
ب	إلى حد ما	٣٥	٪٧١.٤
ج	لا	٨	٪١٦.٣

يتضح من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثين أجابوا بإلى حد ما وذلك بنسبة (٧١.٤٪) من عينة الدراسة وهذا قد يعطى دلالة على أن البرامج والخدمات الصحية لا تفي باحتياجات الأسر الأولى بالرعاية بنسبة (١٠٠٪) وذلك قد يرجع إلى زيادة تكلفة العلاج والأدوية التى تحتاج إليها الأسر الفقيرة فى ظل ارتفاع الأسعار الحالى وقد يرجع أيضاً إلى ارتباط تفشى الأمراض والأوبئة بانخفاض الدخل نتيجة سوء التغذية والإفتقار للمسكن الصحى لهم.

جدول رقم (٢٨)

يوضح الصعوبات التي تحول دون مقابلة البرامج والخدمات الصحية التي يقدمها الضمان الاجتماعي لاحتياجات الأسر الأولى بالرعاية

(ن=٤٣)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	المساعدات المقدمة لا تكفى كل الحالات المتقدمة	٢٢	٥١.٢%
ب	المساعدة لا تكفى مصاريف العلاج	٣٧	٨٦.١%
ج	المساعدات لا تكفى لشراء الأدوية اللازمة	٣٧	٨٦.١%
د	المساعدات لا تكفى لعمل التحاليل المطلوبة	٣٠	٦٩.٨%
هـ	مساعدات الأمهات الحوامل لا تفى باحتياجاتهم الغذائية	٣٠	٦٩.٨%

يشير الجدول السابق إلى أن المساعدة لا تكفى مصاريف العلاج بنسبة (٨٦.١%)، ويلى ذلك المساعدات لا تكفى لشراء الأدوية اللازمة بنسبة (٨٦.١%)، ويلى ذلك المساعدات لا تكفى لعمل التحاليل المطلوبة بنسبة (٦٩.٨%)، ويلى ذلك أن المساعدات التي تصرف للأمهات الحوامل لا تفى باحتياجاتهم الغذائية بنسبة (٦٩.٨%) من عينة الدراسة.

وقد يعطى ذلك دلالة على أن المساعدات المادية التي تقدمها إدارة الضمان لحالات المرضلا تكفى حيث أن الأسر الأولى بالرعاية أكثر الأسر عرضة للأمراض المختلفة نتيجة سوء الغذاء والمسكن الغير صحى.

جدول رقم (٢٩)

يوضح مقترحات المسؤولين بإدارة الضمان الاجتماعى لزيادة استفادة الأسر الأولى بالرعاية من البرامج والخدمات الصحية المقدمة. (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	زيادة قيمة المساعدة	٤٥	٪٩١.٨
ب	توفير أدوية مجانية للمرضى	٣٤	٪٦٩.٤
ج	توفير تأمين صحى شامل لجميع أفراد تلك الأسر	٣٦	٪٧٣.٥
د	تسهيل إجراءات العلاج على نفقة الدولة للمرضى بمرض مزمن	٣٢	٪٦٥.٣
هـ	تقديم بعض الأجهزة التعويضية للأطفال المعاقين	٢٨	٪٥٧.١
و	توجيه الأطفال المعاقين إلى مراكز التأهيل الاجتماعى للتدريب على بعض الحرف	٢٧	٪٥٥.١

وأوضحت نتائج الجدول السابق أن زيادة قيمة المساعدة جاء فى الترتيب الأول للمقترحات بنسبة (٪٩١.٨)، ويلى ذلك توفير تأمين صحى شامل لجميع أفراد الأسر الأولى بالرعاية بنسبة (٪٧٣.٥)، ويلى ذلك توفير أدوية مجانية للمرضى بنسبة (٪٦٩.٤) من عينة الدراسة، وقد يعطى ذلك دلالة على أن المساعدة التى تقدم للمريض بالأسر الضمانية وهى دفعة

واحدة لا تتعدى الثلاثمائة جنية لا تكفى لسد احتياجاته الصحية من علاج وأدوية وتحاليل وغير ذلك فلا بد من زيادة قيمة المساعدة.

كما أن ربط الأسر الضمانية بالتأمين الصحى الشامل أفضل لها ولأفراد أسرته من الحصول على مساعدة واحدة كل سنة للمرض، كما أن هناك تأمين صحى للتلاميذ بالمدارس، ولكن قد تكون الأسرة الفقيرة ليس لديها أبناء بالتعليم، وبالتالي فهى لا تخضع لأى تأمين صحى لها ولأولادها، مما قد يجعلها فريسة للأوبئة والأمراض المنتشرة بصورة كبيرة فى عصرنا الحالى.

### جدول رقم (٣٠)

يوضح المتغيرات التى تواجه المجتمع المصرى (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	الزيادة المستمرة فى أسعار السلع الأساسية	٤٩	٪١٠٠
ب	تنوع احتياجات الأسر من السلع والخدمات	٣٢	٪٦٥.٣
ج	خصخصة الخدمات العامة بالدولة	٣٧	٪٧٥.٥
د	ارتفاع التكاليف المعيشية	٤١	٪٨٣.٧

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن الزيادة المستمرة فى أسعار السلع الأساسية تأتى فى الترتيب الأول لاستجابات الباحثين بنسبة (٪١٠٠)، وهذا قد يدل على معاناة جميع فئات المجتمع من تلك الزيادة المستمرة، ويلى ذلك فى الترتيب ارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة (٪٨٣.٧)، ويلى ذلك

خصخصة الخدمات العامة بالدولة بنسبة (٧٥.٥٪)، وهذا أيضاً يعانى منه جميع أفراد المجتمع نتيجة زيادة فواتير المياه والكهرباء والتليفونات وغير ذلك من أعباء تعانى منها الأسرة المصرية المعاصرة بجميع مستوياتها وبالتالي يقع العبء الأكبر على الأسر الفقيرة التى تعولها امرأة (الأسر الأولى بالرعاية).

### جدول رقم (٣١)

يوضح أوجه التأثير للمتغيرات الاقتصادية على برامج الرعاية الاجتماعية  
(ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	زيادة أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعى	٤٩	٪١٠٠
ب	قلة المخصصات الحكومية لدعم برامج الضمان الاجتماعى	٢٧	٪٥٥.١
ج	عجز البرامج المقدمة عن سد احتياجات الأسر الأولى بالرعاية	٢٩	٪٥٩.٢
د	اهتمام منظمات المجتمع المدنى بمساندة الأسر الأولى بالرعاية	٣٦	٪٧٣.٥
هـ	اهتمام الدولة بدعم السلع التموينية لغير القادرين فقط	٣٣	٪٦٧.٣

يوضح الجدول السابق أن زيادة أعداد المستفيدين من الضمان الاجتماعى جاءت بالترتيب الأول بنسبة (١٠٠٪) حيث أن زيادة المستفيدين أصبح واقع ملموس للجميع نتيجة عدم قدرة تلك الأسر على سد احتياجاتها بنفسها ، ويلي ذلك اهتمام منظمات المجتمع المدنى بمساندة الأسر الأولى بالرعاية بنسبة (٧٣.٥٪) وذلك يتضح فى دور الحزب الوطنى الديمقراطى خلال مشروع مساندة الأسر الأولى بالرعاية الذى استهدف أفقر (١٠٠٠) قرية فى مصر لتقديم الخدمات المختلفة للأسر الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً ، والأشد فقراً ، ويلي ذلك اهتمام الدولة بدعم السلع التموينية لغير القادرين فقط وذلك بنسبة (٦٧.٣٪)، وهذا يتضح فى دور رؤساء الوحدات فى ربط كل عملاء الضمان بالتموين عن طريق استخراج بطاقات تموينية لتلك الأسر فى أسرع وقت ممكن.

#### جدول رقم (٣٢)

يوضح مقترحات المسئولين بإدارة الضمان الاجتماعى لدعم برامج الرعاية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الاقتصادية الحالية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	اهتمام الدولة بإنشاء وعدم المشروعات الصغيرة	٤٩	١٠٠٪
ب	زيادة قيمة المعاش الضمانى للأسر الأولى بالرعاية	٤٧	٩٥.٩٪
ج	زيادة قيمة المساعدات	٤٧	٩٥.٩٪
د	توفير بعض السلع الغذائية الضرورية للأسر	٣٧	٧٥.٥٪

م	البيان	التكرار	النسبة
	الأولى بالرعاية		
هـ	توفير بطاقات مجانية للمواصلات العامة للأسر الأولى بالرعاية	٤٣	٪٨٧.٨
و	توفير فرص عمل موسمية لأبناء الأسر الأولى بالرعاية	٣٧	٪٧٥.٥

يتبين من الجدول السابق أن اهتمام الدولة بإنشاء ودعم المشروعات الصغيرة جاء كأهم المقترحات بنسبة (١٠٠٪)، حيث أن المشروعات الصغيرة تعتبر بمثابة طوق النجاة للأسر الفقيرة حتى تستطيع مواكبة زيادة الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة ، ويلى ذلك زيادة قيمة المعاش الضمانى للأسر الفقيرة بنسبة (٩٥.٩٪) حيث أن المبلغ الزهيد الذى تحصل عليه من الضمان كمعاش شهرى لا يفى بمتطلبات المعيشة الحالية، ويلى ذلك زيادة قيمة المساعدات بنسبة (٩٥.٩٪) حيث أن هناك ظروف تطراً على الأسر الفقيرة من مرض أو زواج أحد الأبناء مما يجعلها فى احتياج إلى مساندة خارجية نظراً للظروف الطارئة، ويلى ذلك توفير بطاقات مجانية للمواصلات العامة لتلك الأسر بنسبة (٨٧.٨٪) ، ويلى ذلك توفير بعض السلع الغذائية الضرورية للأسر الأولى بالرعاية بنسبة (٧٥.٥٪)، كما كان يحدث بالماضى القريب حيث أن الوحدات الضمانية كانت تقوم بتوزيع بعض السلع الضرورية مثل الدقيق على الأسر الضمانية.

جدول رقم (٣٣)

يوضح المتغيرات السياسية التي تواجه المجتمع المصرى من وجهة نظر  
المبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	زيادة الاهتمام الدولى بقضايا الأسر الفقيرة	٣٨	٪٧٧.٦
ب	اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة	٣٧	٪٧٥.٥
ج	تحول الدولة إلى النظام الرأسمالى	٣٠	٪٦١.٢
د	تتامى دور المنظمات غير الحكومية فى صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية	٣٤	٪٦٩.٤

يشير الجدول السابق إلى أن أعلى نسبة لاستجابات المبحوثين جاءت بنسبة (٪٧٧.٦) لزيادة الاهتمام الدولى بقضايا الأسر الفقيرة ، خاصة فى الآونة الأخيرة وذلك يدل على شدة المعاناة التى تلقاها تلك الأسر وسوء الأحوال المعيشية لتلك الأسر الفقيرة ، ويلى ذلك نسبة (٪٧٥.٥) من الاستجابات لاتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة ، وهو بيع القطاع العام المملوك للدولة لصالح أفراد مستثمرين وهذا يعود بالسلب على الأسر الفقيرة حيث أن القطاع العام وما يحققه من أرباح كان يتم تخصيص جزء منه لصالح الفقراء من المجتمع ، ولكن بعد بيعه أصبح الفقراء عبء ثقيل على الدولة.

جدول رقم (٣٤)

يوضح تأثير المتغيرات السياسية على برامج الرعاية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين. (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	اهتمام الحكومة بالاستثمار والتجارة وإغفال الجانب الاجتماعي	١٩	٪٣٨.٨
ب	إسناد الحكومة لدورها الاجتماعي إلى المنظمات الأهلية	٤١	٪٣٨.٧
ج	زيادة نشاط الجمعيات الأهلية فى العمل الاجتماعي	٤٣	٪٨٧.٨
د	تحمل المنظمات الأهلية مسئولية رعاية عدد من الأسر الأولى بالرعاية	٣٩	٪٧٩.٦

تشير نتائج الجدول السابق أن أعلى نسبة استجابات كانت لزيادة نشاط الجمعيات الأهلية فى العمل الاجتماعي بنسبة (٨٧.٨٪)، وهذا يتضح فى زيادة عدد الجمعيات الأهلية بالمجتمع وتنوع الخدمات التى تقدمها لعملائها وانتشارها أيضاً فى جميع أرجاء المجتمع سواء كان مجتمع حضرى أو مجتمع ريفى ، ويلى ذلك إسناد الحكومة لدورها الاجتماعي إلى المنظمات الأهلية وقد جاء فى الترتيب الثانى بنسبة (٨٣.٧٪) حيث تحاول الحكومة فى الوقت الحاضر ربط الأسر الأولى بالرعاية بالجمعيات الأهلية ، وذلك يتضح فى اعتماد الوزارة على الجمعيات الأهلية فى توزيع شنت رمضان التى تمنحها الوزارة للأسر الضمانية وذلك لزيادة نشاط تلك

الجمعيات وربطهم بتلك الأسر ، وقد جاء فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة اهتمام الحكومة بالاستثمار والتجارة وإغفال الجانب الاجتماعى بنسبة (٣٨.٨%)، وهذا قد يعطى دلالة بأن الحكومة رغم اهتمامها الزائد بالاستثمار والتجارة لمواكبة التطور الهائل فى عالم الأسواق والمال إلا أنها لم تغفل الجانب الاجتماعى ومسئوليتها تجاه الفئات الضعيفة والمحتاجة بالمجتمع، وذلك لإحداث التوازن بين فئات المجتمع للحفاظ على السلام الاجتماعى بين طبقات المجتمع المختلفة.

#### جدول رقم (٣٥)

يوضح مقترحات الباحثين لدعم برامج الرعاية الاجتماعية فى ظل المتغيرات السياسية الحالية. (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	التعرف على الجمعيات الأهلية الموجودة بالمجتمع	٣٨	٪٧٧.٦
ب	دعم الاتصال بتلك الجمعيات الأهلية الموجودة بالمجتمع	٤٠	٪١٨.٦
ج	عمل سجل لتبادل المعلومات مع تلك الجمعيات	٤٢	٪٨٥.٧
د	إرشاد وتوجيه الأسر للاستفادة من تلك الجمعيات	٤٥	٪٩١.٨

يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة استجابة للباحثين هى إرشاد وتوجيه الأسر للاستفادة من الجمعيات الأهلية بالمجتمع بنسبة

(٩١.٨٪)، حيث أن الجمعيات الأهلية بالمجتمع متنوعة ومتعددة فهي تقدم جميع الخدمات من صحية وتعليمية وضمانية وكفالة أيتام وغير ذلك من الخدمات المتعددة لذا يجب أن يحرص الباحث الاجتماعي أو رئيس الوحدة على إرشاد الأسر الفقيرة شديدة الاحتياج إلى تلك الجمعيات للاستفادة منها فلا بد من زيادة استفادة الأسر من الخدمات المتاحة بالمجتمع خاصة الجمعيات الأهلية، وقد يتفق ذلك مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (هبة عبد اللطيف ٢٠٠٤)<sup>(١)</sup>، حيث أن الأسر التي تنال رعاية ودعم من الجهات الحكومية والأهلية تكون أحسن حال وأقدر على القيام بدورها أكثر من الأسر التي لا تتلقى مساعدات من تلك الجهات، وهذا ما أقرته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (Jang 1995)<sup>(٢)</sup>، ويلى ذلك فى الترتيب بالجدول عمل سجل لتبادل المعلومات مع تلك الجمعيات بنسبة (٨٥.٧٪)، وذلك لعدم ازدواجية الخدمات التي تقدم للأسر فهناك أسر تستفيد من أكثر من جمعية أهلية علاوة على استفادتها من الضمان الاجتماعي فى حين أن هناك أسر لا تستفيد من تلك الجمعيات، من هنا يصبح لسجل تبادل المعلومات أهمية كبرى، ولقد جاء التعرف على الجمعيات الأهلية الموجودة بالمجتمع فى نهاية الترتيب بالجدول بنسبة (٧٧.٦٪)، وذلك راجع إلى دراية أكثر الباحثين الاجتماعيين العاملين بالضمان بمعظم الجمعيات الأهلية الموجودة بالمجتمع، ولكن معرفتهم بتلك الجمعيات مصدرها هو العميل أى الأسرة الضمانية فهي أكثر دراية بتلك الجمعيات التي تقدم لها الخدمات.

#### جدول رقم (٣٦)

(١) هبة عبداللطيف: مرجع سبق ذكره .

(٢) Jang- Yoon – Gevin : Op Cit .

يوضح المتغيرات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المصرى من وجهة نظر  
المبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	تقلص الخدمات الصحية الحكومية	٣٨	٪٧٧.٦
ب	تقلص الخدمات التعليمية الحكومية	٣١	٪٦٢.٣
ج	زيادة معدلات البطالة	٤١	٪٨٢.٧
د	ارتفاع تكاليف الزواج	٣٨	٪٧٧.٦
هـ	ضعف العلاقات الاجتماعية بين المواطنين	٣٧	٪٧٥.٥
و	انتشار السلبية والإتكالية لدى المواطنين	٣٧	٪٧٥.٥
ز	انتشار الإدمان والمخدرات بين فئات المجتمع المختلفة	٤٧	٪٩٥.٩

يتضح من الجدول السابق أن انتشار الإدمان والمخدرات بين فئات المجتمع المختلفة تأتى فى المرتبة الأولى من استجابات المبحوثين بنسبة (٩٥.٥٪)، وهذا قد يدل على الخطر الذى ينتظر أبناء الأسر الأولى بالرعاية إن لم تحاط بالعناية الكاملة من قبل المجتمع، فإحساس تلك الفئة بالظلم والتهميش يدفعها إلى السلوك المنحرف والتجارة الغير مشروعة لكسب الأموال، ويلى ذلك فى المرتبة الثانية زيادة معدلات البطالة بنسبة (٨٣.٧٪) وهذا يتفق ونتيجة الجدول رقم (٣٢) التى تشير إلى اتجاه الدولة نحو سياسة الخصخصة وبيع القطاع العام والإحالة المبكرة للمعاش والاستغناء عن فئة عريضة من العمالة، وكل ذلك يؤدى إلى مشكلة البطالة التى تدفع

بدورها إلى الاتجاه إلى الطرق الغير مشروعة لكسب العيش ومحاكاة الآخرين فى المعيشة، وجاء فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة تقلص الخدمات التعليمية الحكومية بنسبة (٦٣.٣%)، وهذا يدل على أن الحكومة تعمل جاهدة للاهتمام بالعملية التعليمية لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع خاصة من محدودى الدخل وأبناء الأسر الأولى بالرعاية حيث أن التعليم هو السبيل الأوحد للنجاة من الفقر.

جدول رقم (٣٧)

يوضح تأثير المتغيرات الاجتماعية على برامج الرعاية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	انتشار الأمراض المزمنة بين الأسر الفقيرة	٣٧	%٧٥.٥
ب	انتشار التسرب من التعليم بين تلك الأسر	٢٧	%٥٥.١
ج	انتشار المناطق العشوائية السكنية لتلك الأسر	٣١	%٦٢.٣
د	زيادة معدلات الجريمة والعنف	٤٤	%٨٦.٨
هـ	تضخم مشكلة العنوسة	٤١	%٨٣.٧
و	عدم استفادة الأسر الفقيرة من مساعدة أهل الخير	١٢	%٢٤.٥

يتبين من الجدول السابق أن زيادة معدلات الجريمة والعنف جاءت فى المرتبة الأولى من استجابات المبحوثين بنسبة (٨٩.٨%)، وهذا قد يرجع

إلى زيادة معدلات البطالة التي أشارت إليها نتائج الجدول رقم (٣٦) كما أنه نتيجة أيضاً لإحساس فئة من المجتمع بالتهميش وعدم العدالة الاجتماعية لذا يجب الاهتمام من قبل الحكومة بالأسر الفقيرة ومساندتها كى لا تصبح قبلة موقوتة تنفجر داخل المجتمع ويقع الضرر على باقى فئات المجتمع ، ويلى ذلك فى الترتيب الثانى من استجابة المبحوثين تضخم مشكلة العنوسة بنسبة (٨٣.٧٪)، وهذا يدل على سوء الأحوال المعيشية التى تعانى منها فئة عريضة من المجتمع حيث أصبحت غير قادرة عن سد احتياجات أبنائها المقبلين على الزواج وهو نتيجة أيضاً لمشكلة البطالة التى أشارت إليها نتائج الجدول رقم (٣٦) ، وهذا قد يؤدى إلى أمراض اجتماعية أخرى مثل الشذوذ الجنسى واحتراف الدعارة وغير ذلك من الانحرافات السلوكية المختلفة ، وقد جاء فى نهاية الترتيب بالجدول عدم استفادة الأسر الفقيرة من مساعدة أهل الخير بنسبة (٢٤.٥٪) وذلك قد يعطى دلالة أن هناك قيم أصيلة بالمجتمع لا تزال راسخة داخله تدفع أفرادها إلى عمل الخير ومساندة المحتاجين.

#### جدول رقم (٣٨)

يوضح مقترحات المبحوثين لدعم برامج الرعاية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الاجتماعية الحالية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	توفير العلاج بالمجان للأسر الأولى بالرعاية	٣٥	٧١.٤٪
ب	توفير التعليم المجانى لأبناء الأسر الأولى بالرعاية	٣١	٦٣.٣٪

م	البيان	التكرار	النسبة
ج	توفير مساكن صحية للأسر الأولى بالرعاية	٤٠	٪٨١.٦
د	فتح قنوات اتصال مع الجهات المختصة لتقديم الخدمات المختلفة للأسر الأولى بالرعاية	٣٦	٪٧٣.٥
هـ	توفير فرصة عمل لرب كل أسرة فقيرة	٣٢	٪٦٥.٣
و	تقديم مساعدات تقى باحتياجات المقبلين على الزواج من أبناء الأسر الأولى بالرعاية	٣٩	٪٧٩.٦
ز	الاتصال برجال الأعمال وحثهم على مساندة الأسر الأولى بالرعاية	٤٤	٪٨٩.٨
ح	جمع التبرعات بشكل مباشر من فاعلى الخير لصالح الأسر الأولى بالرعاية.	٢٨	٪٥٧.١

يتضح من الجدول السابق أن الاتصال برجال الأعمال وحثهم على مساندة الأسر الأولى بالرعاية تأتي فى المرتبة الأولى من استجابات الباحثين بنسبة (٪٨٩.٨) وذلك عن طريق الاتصال من قبل الباحثين أو رؤساء الوحدات برجال الأعمال بالمجتمع ومدتهم بقائمة بأسماء الأسر الأولى بالمساندة وذلك نتيجة بحث ميدانى حقيقى وحث رجال الأعمال بتوجيه زكاتهم أو تبرعاتهم إلى تلك الأسر الأكثر استحقاقاً للمساعدة، ويلى ذلك فى الترتيب الثانى توفير مساكن صحية لتلك الأسر بنسبة (٪٨١.٦) وذلك عن طريق الاتصال بالجهات المختصة بالمحافظة والتي تقوم بتوزيع المساكن الاقتصادية على الأسر الأولى بالرعاية لتوجيههم إلى الأسر

الأحق بهذه الخدمة، فتوفير مسكن صحى لتلك الأسر يعتبر بمثابة توفير الأمان لهم والاستقرار، وجاء فى نهاية الترتيب بالجدول جمع التبرعات بشكل مباشر من فاعلى الخير لصالح تلك الأسر بنسبة (٧٥.١%) وذلك حتى تكون مهمة الباحث الاجتماعى هو تحديد الأولى بالمساعدة فقط ولا يجوز له التدخل فى التعاملات المالية مع المتبرعين حتى لا تهتز الثقة بينه وبين المتبرعين والعملاء.

### جدول رقم (٣٩)

يوضح المتغيرات الثقافية التى تواجه المجتمع المصرى من وجهة نظر  
المبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	زيادة الاتصال بالعالم الخارجى ومعرفة الجديد لديهم	٣٧	٪٧٥.٥
ب	التطور الهائل فى التكنولوجيا للحصول على المعلومات المختلفة	٦٤	٪٩٣.٩
ج	تعدد وسهولة طرق الاتصال بين الأفراد	٣٧	٪٧٥.٥
د	زيادة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة	٤٣	٪٨٧.٨
هـ	زيادة الاهتمام بالمداديات دون اعتبار للقيم والأخلاق	١٧	٪٣٤.٧

ويتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة لاستجابات المبحوثين كانت للتطور الهائل فى التكنولوجيا للحصول على المعلومات المختلفة

وجاءت بنسبة (٩٣.٩٪) حيث إن التطور التكنولوجى هو سمة العصر الحالى والاعتماد على الحاسب الآلى وشبكة الإنترنت فى الحصول على المعلومات المختلفة التى يحوزها الآخريين واستثمارها فى تطوير مجالات عديدة منها مجالات الرعاية الاجتماعية، ويلى ذلك فى الترتيب وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وذلك بنسبة (٨٧.٨٪) وذلك نتيجة الانتشار الهائل للأقمار الصناعية وانتشار القنوات الفضائية ووصولها إلى القرى والنجوع بالريف المصرى مما يتيح سهولة الاتصال بجميع فئات المجتمع عن طريق تلك القنوات وذلك بغرض التوعية والإرشاد، ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول زيادة الاهتمام بالماديات دون اعتبار للقيم الأخلاقية بنسبة (٣٤.٧٪)، وهذا قد يعطى دلالة أن المجتمع المصرى مجتمع أصيل يتمسك بالقيم الأصيلة التى تدعو إلى التعاون وعمل الخير والأمر بالمعروف ومساعدة الفقير المحتاج رغم تلك التغيرات التى طرأت على المجتمع وزيادة الأعباء الاقتصادية وزيادة النزعة المادية لدى بعض أفراد المجتمع.

#### جدول رقم (٤٠)

يوضح تأثير المتغيرات الثقافية على برامج الرعاية الاجتماعية من وجهة نظر

المبحوثين (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	انتشار السلع التفاخرية الزائدة عن احتياج الأسر	٣٣	٦٧.٣٪
ب	انتشار ثقافة الاستهلاك لدى الأسر وليس الإنتاج	٣٢	٦٥.٣٪
ج	استغلال أمثل للتكنولوجيا الحديثة فى الحصول على المعلومات والبيانات	١١	٢٢.٤٪

م	البيان	التكرار	النسبة
	وحفظها		
د	سهولة توعية الجماهير بنوعية البرامج المقدمة وسبل الاستفادة منها	٣٥	٪٧١.٤
هـ	إمكانية الاتصال بالإدارات الخدمية بالمجتمع والتنسيق معها بواسطة شبكة الإنترنت	٣٧	٪٧٥.٥

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الاستجابات كانت لإمكانية الاتصال بالإدارات الخدمية بالمجتمع والتنسيق معها بواسطة شبكة الإنترنت بنسبة (٪٧٥.٥) حيث تقوم إدارة الضمان باستخدام شاشات المعلومات الخاصة بالتأمينات والمعاشات الاجتماعية لمعرفة الخدمات التي يحصل عليها عملاء الضمان الاجتماعى لتجنب ازدواج تقديم الخدمة لهم، وتأتى فى الترتيب الأخير بنسبة (٪٢٢.٤) من استجابات عينة الدراسة، الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة فى الحصول على المعلومات والبيانات وحفظها، وذلك يرجع إلى عدم إدخال نظام الحاسب الآلى فى عمل الضمان الاجتماعى حتى وقتنا الحالى.

جدول رقم (٤١)

يوضح مقترحات المسؤولين بالضمان الاجتماعى لدعم برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة من الضمان الاجتماعى فى ظل المتغيرات الثقافية الحالية (ن=٤٩)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	إدخال نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلى بالضمان الاجتماعى	٤٩	%١٠٠
ب	تدريب العاملين على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة	٤٢	%٨٥.٧
ج	تقديم برامج توعية مستمرة للأسر بنوعية الخدمات المتاحة وكيفية الاستفادة منها	٤٢	%٨٥.٣
د	الاطلاع على البرامج العالمية للرعاية لتطوير البرامج الموجودة حالياً	٣٦	%٨٣.٥
هـ	وضع قاعدة بيانات بأسماء وأوضاع الأسر والخدمات التى يحصلون عليها من الضمان	٤١	٨٣.٧
و	فتح قنوات اتصال بواسطة شبكة الإنترنت مع الإدارات الخدمية الأخرى بالمجتمع.	٤٧	%٩٥.٧

يتضح من الجدول السابق مقترحات الباحثين حول دعم برامج

الرعاية الاجتماعية فى ظل المتغيرات الثقافية الحالية فيما يلى:

وجاء بالترتيب الأول، إدخال نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسب الآلى بالضمان وجاء بنسبة (١٠٠٪) حيث أن الحاسب الآلى يؤدي إلى تسهيل العمل داخل الوحدات فهو يوفر الوقت والجهد المبذول فى تخزين المعلومات الخاصة بالعملاء واستدعائها مرة أخرى ويحافظ على سلامة تلك المعلومات.

وجاء فى المرتبة الثانية من الاستجابات فتح قنوات اتصال بواسطة شبكة الإنترنت مع الإدارات الخدمية الأخرى بالمجتمع وذلك بنسبة (٩٥.٧٪)، حيث أن وجود شبكة معلومات متصلة بالتأمينات والمعاشات يؤدي إلى عدم ازدواج الصرف للعملاء وكذلك وجود اتصال بين الضمان وهيئة البريد المسؤولة عن صرف المعاشات والمساعدات لعملاء الضمان حتى يمكن قطع المعاش عن عميل تغيرت ظروفه الحياتية أو خصم جزء من المبلغ المستحق له فور التأكد من ذلك.

ويلى ذلك فى الترتيب بالجدول، تقديم برامج توعية مستمرة للأسر بنوعية الخدمات المتاحة وكيفية الاستفادة منها وجاءت الاستجابة بنسبة (٨٥.٧٪)، فعن طريق القنوات الفضائية المنتشرة الآن يمكن للضمان أن يوجه برامج لتوعية الأسر المستحقة للمعاش الضمانى عن نوعية الخدمات الموجودة وكيفية الاستفادة منها، حيث أن الوحدات الاجتماعية تبحث الحالات المتقدمة لطلب المساعدة فقط ومن لم يتقدم لم يستفيد، وعلى الرغم من إشارة الوزير إلى ضرورة النزول والكشف عن تلك الأسر من قبل الباحثين بالوحدات وهذا يصعب بسبب قلة عدد الباحثين بالوحدات وهذا ما أشارت إليه نتائج الجدول رقم (٤)

وجاء فى الترتيب الأخير بنسبة (٧٣.٥٪) من عينة الدراسة، الإطلاع على البرامج العالمية للرعاية لتطوير البرامج الموجودة حالياً، حيث أن ذلك

ليس من مهام الباحثين أو رؤساء الوحدات أى القائمين على تنفيذ العمل ولكن هذا من اختصاص المخططين وواضعى السياسة الاجتماعية بالدولة.

**ثانياً: النتائج الخاصة بتحليل استجابات مجتمع الدراسة من المستفيدات من الضمان الاجتماعى:**

جدول رقم (٤٢)

يوضح فئة الضمان التى تنتمى إليها المبحوثة (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	مطلقة	٣٥	٥٨.٣%
ب	أرملة	٢٥	٤١.٧%

يتبين من نتائج الجدول السابق أن أغلب عينة الدراسة من المطلقات وذلك بنسبة (٥٨.٣%) وهذا يعطى دلالة أن الفقر وتدنى الدخل يتسبب فى انهيار الأسرة وانتشار ظاهرة الطلاق بين الأسر، ولقد لاحظ الباحث أن فئة المطلقات هى أكبر الفئات المترددة على الوحدة الاجتماعية للحصول على معاش ضمانى، وهذا ما أكدته آخر إحصائية خاصة بإدارة الضمان الاجتماعى بمحافظة كفرالشيخ، ويلي ذلك فئة الأرامل التى جاءت بنسبة (٤١.٧%) من عينة الدراسة فهى أيضاً تعاني من قلة الدخل نتيجة فقدان العائل المسئول عن رعاية الأسرة وتبنى المرأة المسئولية كاملة بمفردها.

وقد يعطى هذا دلالة أن الطلاق قد يكون هو السبب الرئيسى فى إعالة المرأة للأسرة ويلي ذلك الترمل كأحد الأسباب، وقد يختلف ذلك مع

نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (نجلاء قنديل ٢٠٠٧)<sup>(١)</sup>، والتي أشارت نتائجها إلى أن الترميل هو السبب الأول والرئيسي في تبنى المرأة لأسرة تعولها.

### جدول رقم (٤٣)

يوضح الفئة العمرية للمبحوثة (ن = ٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	أقل من ٢٥ سنة	٠	%٠.٠٠
ب	٢٥ -	٢٣	%٣٨.٣
ج	٣٥ -	٢٠	%٣٣.٣
د	٤٥ -	١٢	%٢٠
هـ	٥٥ سنة فأكثر	٥	%٨.٣

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينة الدراسة (%٣٨.٣) تقع في فئة العمر (٢٥ -) عاماً، ويلى ذلك في الترتيب بنسبة (%٣٣.٣) تقع في فئة العمر (٣٥ -) عاماً، وأن نسبة (%٢٠) من العينة تقع في فئة العمر (٤٥ -) عاماً، ويلى ذلك نسبة (%٨.٣) بفئة العمر (٥٥ سنة فأكثر) وأخيراً نسبة (%٠.٠٠) من العينة تقع في فئة العمل (أقل من ٢٥) عاماً، وهذا قد يعطى دلالة على أن أكثر الفئات العمرية استفادة من خدمات الضمان هي الفئة (٢٥ -)، وأقل فئة عمرية استفادة هي فئة العمر (٥٥ سنة فأكثر)، ولا وجود لفئة العمر (أقل من ٢٥ سنة) داخل عينة الدراسة من المستفيدات من خدمات الضمان الاجتماعي.

(١) نجلاء يوسف قنديل: مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (٤٤)

يوضح الحالة التعليمية للمبحوثة (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	لا تقرأ ولا تكتب	٣٩	٪٦٥
ب	تقرأ وتكتب	١٢	٪٢٠
ج	تعليم أساسى	٥	٪٨.٣
د	تعليم متوسط	١٤	٪٦.٦
هـ	تعليم فوق المتوسط	٠	٪٠.٠٠
و	تعليم على	٠	٪٠.٠٠

كشفت نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يعانون من الأمية بنسبة (٦٥٪)، بينما أقل نسبة من ذوى المؤهل المتوسط (٦.٦٪) من عينة الدراسة، وهذا قد يعطى دلالة على أن الفقر وانخفاض الدخل عادةً ما يرتبط بالجهل (الأمية) وانخفاض المستوى التعليمى، فقد ينتج عن الأمية عدم اتجاه تلك الفئات لسوق العمل بسبب انخفاض المستوى التعليمى لديها، وافتقارها للمهارات المطلوبة فى سوق العمل وبالتالي عدم وجود دخل لها، وهذا ما أكدت عليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (المجلس القومى للطفولة والأمومة ١٩٩٨)<sup>(١)</sup>، ودراسة (نجلاء قنديل ٢٠٠٧)<sup>(٢)</sup>.

(١) المجلس القومى للطفولة والأمومة : مرجع سبق ذكره.

(٢) نجلاء يوسف قنديل: مرجع سبق ذكره.

جدول رقم (٤٥)

يوضح نوعية عمل المبحوثة ن=٦٠

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	لا تعمل	٤٦	٪٧٦.٦
ب	تعمل بالقطاع الحكومي	٠	٪٠.٠٠
ج	تعمل بالقطاع الخاص	٠	٪٠.٠٠
د	أعمال هامشية ذات الدخل المتقطع	١٤	٪٢٣.٤

تشير نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المستفيدات لا يعملن بنسبة (٪٧٦.٦) وجاءت أقل نسبة اللاتي يعملن أعمال هامشية ذات الدخل المتقطع بنسبة (٪٢٣.٤) وهذا قد يعطى دلالة على أن نتيجة الأمية وقلة مهارات العمل لدى المستفيدات وهذا ما أقره الجدول رقم (٤٣) باعد بين المستفيدات وإمكانية الحصول على عمل وهذا ما يزيد من شدة احتياجاتهن وسوء أحوالهن المعيشية نتيجة انعدام الدخل، بينما نجد نسبة قليلة منهن يعملن بأعمال هامشية ذات الدخل المتقطع كخدم للمنازل أو بئات متجولات وهذا عمل غير مضمون فعند مرض المبحوثة أو حدوث أى ظروف طارئة ينقطع الدخل عنها وعن أسرتها وهذا ما أوضحته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (نادية حلیم ٢٠٠٣)<sup>(١)</sup>، و(إقبال السمالوطى ٢٠٠٧)<sup>(٢)</sup>.

(١) نادية حلیم سليمان : مرجع سبق ذكره .

(٢) إقبال الأمير السمالوطى: الخدمة الاجتماعية وتمكين الأسر الأولى بالرعاية ، مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٤٦)

يوضح عدد أفراد أسرة المبحوثة (ن = ٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	أقل من ٣ أفراد	٦	٪١٠
ب	٣ -	١٧	٪٢٨.٣
ج	٨ أفراد فأكثر	٣٧	٪٦١.٧

يلاحظ من الجدول السابق أن أعلى نسبة يقع حجم أسرتها فى الفئة (٨ أفراد فأكثر) بنسبة (٪٦١.٧)، يلي ذلك الفئة (٣ -) بنسبة (٪٢٨.٣)، وقد يعطى ذلك دلالة على كبر حجم أسر عينة الدراسة من الفقراء بالمجتمع المصرى، وقد ترجع الزيادة فى عدد الأبناء فى الأسرة إلى أن غالبية عينة الدراسة من ذوى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية المنخفضة، مما يؤدي إلى عدم الوعى والأفكار الخاطئة حول كثرة عدد الأبناء فى الأسر وما يترتب عليه من مشكلات مختلفة للأسرة وزيادة أعبائها والمسئوليات الملقاة على عاتقها وعدم قدرة عائلها على الرعاية الجيدة لأبنائه نتيجة انشغاله بتوفير الاحتياجات الأساسية لهم حيث أن المساعدة التى يتلقاها من الضمان الاجتماعى لا تكفى لسد تلك الاحتياجات وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (سلوى رمضان ٢٠٠١)<sup>(١)</sup>.

(١) سلوى رمضان عبدالحليم : مرجع سبق ذكره،

جدول رقم (٤٧)

يوضح توزيع أبناء المبحوثة على مراحل التعليم (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	غير ملتحقين بالتعليم	٢٢	٪٣٦.٧
ب	مرحلة الحضانة	٠	٪٠.٠٠
ج	المرحلة الابتدائية	١٩	٪٣١.٧
د	المرحل الإعدادية	١٥	٪٢٥
هـ	المرحلة الثانوية	١٦	٪٢٦.٧
و	المرحلة الجامعية	٤	٪٦.٧

يتبين من الجدول السابق أن أعلى نسبة من عينة الدراسة أولادهم غير ملتحقين بالتعليم بنسبة (٪٣٧.٧)، وأن أقل نسبة للأولاد الملحقين بالمرحلة الجامعية بنسبة (٪٦.٧)، وهذا قد يعطى دلالة بأن تدنى الدخل أو انعدامه قد يدفع الأسر إلى دفع أبنائهم إلى سوق العمل لزيادة دخل الأسرة متجاهلين حقهم فى التعليم ودور التعليم فى رفع شأنهم بالمجتمع فهم يعتبرون الأطفال مصدر الدخل لهم وهذا أيضاً قد يرجع إلى أمية المستفيدات والتي أشارت إليها نتائج الجدول رقم (٤٤) فهن لا يقدرن قيمة التعليم بالنسبة لأبنائهن، وتتفق نتائج هذا الجدول مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة كل من (المجلس القومى للمرأة ٢٠٠١)<sup>(١)</sup>، ودراسة

(١) المجلس القومى للمرأة : مرجع سبق ذكره،

## جدول رقم (٤٨)

يوضح متوسط دخل الأسرة الشهري (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	أقل من ١٥٠ جنيه	٥٥	٪٩١.٧
ب	١٥٠ -	٥	٪٨.٣
ج	٢٥٠ -	٠	٪٠
د	٣٥٠ جنيه فأكثر	٠	٪٠

تشير نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تحصل على دخل (أقل من ١٥٠ جنيه) شهرياً بنسبة (٩١.٧٪) يلي ذلك من يحصلون على (١٥٠ - جنيه) شهرياً بنسبة (٨.٣٪) وهذا دليل واضح على قلة دخل تلك الأسر وتدنى مستوى معيشتهم خاصة أن نتائج الجدول رقم (٤٦) تشير إلى زيادة حجم تلك الأسر وبالتالي تكون احتياجاتهم كثيرة فلا يكون هناك تناسب بين الدخل والاحتياجات مما قد يحدث خلل ما داخل تلك الأسر وهذا دليل على أن هذه الأسر الأكثر احتياجاً والأولى بالرعاية المجتمعية، كما أن السيدات المعيلات لأسرهن غالبية ممن لا يستطيعون القراءة والكتابة أي (أميات)، وبالتالي لا يجدن فرص عمل بأجر مناسب مما يضطرهن إلى العمل في القطاع غير الرسمي أو الاستدانة من الآخرين أو قد تضطر إلى دفع أحد أبنائها لسوق العمل وترك التعليم لمساعدتها في

(١) نوف العتيبي : مرجع سبق ذكره،

تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة وهذا ما أقرته نتائج الجدول رقم (٤٧) كما أن انخفاض الدخل قد يؤدي إلى حدوث مشكلات اجتماعية واقتصادية وتعليمية للأسرة، وهذا ما أتفق مع نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (إقبال السمالوطى، ٢٠٠٣) <sup>(١)</sup>.

#### جدول رقم (٤٩)

يوضح مصادر الدخل الشهري لأسرة المبحوثة بجانب الضمان الاجتماعي

(ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	عمل رب الأسرة	١٠	٪١٦.٧
ب	عمل أحد الأبناء	١٠	٪١٦.٧
ج	مساعدات من جمعية خيرية	٣٠	٪٥٠
د	مساعدات من أهل الخير	١٩	٪٣١.٧
هـ	مساعدات من الأقارب	٢٥	٪٤١.٧
و	مشروع صغير خاص بالأسرة	١	٪١.٦
ز	دور العبادة (مساجد - كنائس)	٢٩	٪٤٨.٣

يتضح أعلى نسبة بالجدول السابق المساعدات من جمعية خيرية بنسبة (٥٠٪) من عينة الدراسة وهذا قد يعطى دلالة على أن هناك نشاط متزايد

(١) إقبال السمالوطى وآخرون : النساء المعيلات لأسر : المشكلات والحلول ، مرجع سبق ذكره .

وملموس لدى الأسر الأولى بالرعاية من قبل الجمعيات الأهلية بالمجتمع فالجمعيات الأهلية أصبحت من أهم مصادر دخل الأسرة الأولى بالرعاية التي لا تستطيع الاستغناء عنها فهي تقدم خدمات متنوعة لسد احتياجات تلك الأسر وهذا ما أكدت عليه نتائج الجدول رقم (٣٥) من استجابات المسؤولين بإدارة الضمان الاجتماعي، ويلي ذلك بالجدول السابق مساعدات خاصة بدور العبادة (مساجد - كنائس) وذلك بنسبة (٤٨.٣٪) من عينة الدراسة فالمساجد يوجد بها لجان زكاة تجمع فيها الأموال من المسلمين وتقوم بتوزيعها على الأسر المستحقة من الفقراء تحقيقاً لمبدأ التكافل الاجتماعي بالإسلام، وهذا يدل على أهمية دور العبادة في تقديم المعونة والمساعدة للأسر الأولى بالرعاية، وهذا ما أوضحتته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (هناء عبدالحميد ١٩٩٥)<sup>(١)</sup>، وجاء في نهاية الترتيب بالجدول مشروع صغير خاص بالأسرة كأحد مصادر الدخل بنسبة (١.٦٪)، وذلك قد يعطى دلالة على عدم استفادة معظم الأسر من برامج المشروعات الضمانية الصغيرة المقدمة من الضمان الاجتماعي والذي قد يكون حلاً لمشكلة الفقر وتدنى الدخل الذي تعاني منه الأسر الأولى بالرعاية.

---

(١) هناء عبدالحميد : مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٥٠)

يوضح نوعية مسكن المبحوثة (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	شقة	٢٣	٪٣٨.٣
ب	عشة	١	٪١.٦
ج	إيواء حكومى	٠	٪٠.٠٠
د	غرفة	٣٦	٪٦٠

أشارت نتائج الجدول السابق إلى أن الغالبية العظمى من المستفيدين يقطن فى غرفة واحدة بنسبة (٦٠٪) من عينة الدراسة وهذا قد يدل على سوء الأحوال المعيشية وضيق المسكن مقارنة بعدد أفراد الأسرة الذى أشار إليه الجدول رقم (٤٦) والذى أقر بزيادة حجم أسر المستفيدين، وهذا قد يؤدي إلى هروب الأبناء من المنزل والاتجاه إلى مرافقة أطفال الشوارع والتي أصبحت ظاهرة متنامية بالحضر المصرى، ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول الأسر التى تعيش بعشة وذلك بنسبة (١.٦٪) من عينة الدراسة حيث أن الدراسة مطبقة على بندر ومدينة كفرالشيخ وهى منطقة حضرية ليس هناك انتشار للعشش، ولكن الأسر تسعى لسكنه الشقق السكنية سواء كانت مكونة من غرفة أو اثنتين.

جدول رقم (٥١)

يوضح طبيعة حيازة المبحوثة للسكن (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	ملك	٧	٪١١.٧
ب	إيجار جديد	٤٣	٪٧١.٧
ج	إيجار قديم	١٠	٪١٦.٧
د	إيواء	٠	٪٠.٠٠

يتبين من الجدول السابق أن الغالبية العظمى من المستفيدات يقطن فى مسكن مؤجر بالقانون الجديد محدد المدة بنسبة (٪٧١.٧١) من عينة الدراسة، ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول المستفيدات اللاتى يملكن المسكن بنسبة (٪١١.٧) من عينة الدراسة وقد يعطى هذا دلالة على معاناة الأسر الفقيرة بالحضر فى توفير مسكن مناسب لهم حيث أن السكن بالحضر يعتبر مكلف جداً لهم وذلك راجع لارتفاع قيمة الإيجارات خاصة التابعة للقانون الجديد وكونه محدد المدة يجعل تلك الأسر مهددة بالطرد من سكنها فى أى وقت يتعشروا فيه عن سداد قيمة الإيجار الشهرى.

جدول رقم (٥٢)

يوضح الإجراءات التي قامت بها المبحوثة للحصول على المساعدة الضمانية

(ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	التقدم للوحدة الاجتماعية التابعة لها لطلب المساعدة	٦٠	%١٠٠
ب	الحصول على نموذج طلب المساعدة لاستيفاء البيانات به.	٦٠	%١٠٠
ج	تقديم المستندات المطلوبة داخل النموذج	٦٠	%١٠٠
د	مقابلة أحد المسؤولين لإرشادك لنوع المساعدة الملائمة	٤٣	%٧١.٧
هـ	نزول الباحثين إلى بيتك للإطلاع على الواقع الفعلي	٢	%٣.٣
و	مقابلة أحد المسؤولين للتعرف على نوعية البرامج المقدمة	١١	%١٨.٣
ز	مساعدة الباحثين لاستخراج المستندات المتعثرة عليك	١١	%١٧.٣

يتضح أن أعلى نسبة بالجدول السابق والخاصة بالإجراءات التي

قامت لها المستفيدات للحصول على المساعدة الضمانية هي كالتالي:

- التقدم للوحدة الاجتماعية التابعة لها لطلب المساعدة بنسبة (١٠٠٪) حيث أن الخدمة الاجتماعية تطلب وتقدم للعملاء فمن يتقدم وينطبق عليه الشروط يحصل عليها ومن لم يتقدم لن يستفيد منها.

- الحصول على نموذج طلب المساعدة لاستيفاء البيانات به بنسبة (١٠٠٪) فالنموذج الخاص بالخدمة الضمانية هو أساس للحصول على الخدمة حيث يدون به جميع البيانات الخاصة بالمبحوث ويدون فيه أيضاً تاريخ تقديم الطلب حتى يتسنى للمسؤولين بالإدارة تحديد الأولوية حسب الأسبقية فى تقديم الطلب بعد انطباق الشروط عليه.

- يلى ذلك تقديم المستندات المطلوبة داخل النموذج بنسبة (١٠٠٪)، فلا يجوز التصديق على الطلب للمعاش دون أن يقدم العميل من الأوراق والمستندات ما يثبت أحقيته فى الحصول على المساعدة.

- يلى ذلك مقابلة أحد المسؤولين لإرشادك لنوع المساعدة الملائمة وقد جاء بنسبة (٧١.٧٪) من عينة الدراسة فالعميل عند دخوله إلى الوحدة الاجتماعية لأول مرة يحتاج إلى من يرشده ويوجهه إلى الخدمات المتاحة بالوحدة ويحاول ربطه بالخدمة التى تناسبه.

يلى ذلك مساعدة الباحثين لاستخراج المستندات المتعثرة عليك وجاءت بنسبة (١٨.٣٪) من عينة الدراسة وهذا قد يعطى دلالة على تقاعس بعض الباحثين فى أدوارهم حيث أن هناك بعض العملاء يتعذر عليهم استخراج المستندات المطلوبة نتيجة لجهلهم بها أو ظروفهم المرضية وقد نص القرار الوزارى رقم (٦٧) بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩، فى المادة رقم (٢) ضرورة مساعدة رئيس الوحدة للعميل على استخراج المستند الذى تعذر على صاحب الشأن تقديمه، ويأتى فى آخر الترتيب بالجدول بنسبة (٣.٣٪) فقط من

العينة، نزول الباحثين إلى بيئة العمل للإطلاع على الواقع الفعلى وهذا مخالف للقانون حيث أن الاستمارة المقدمة من العمل يوجد بها بند خاص بالباحث الاجتماعى أو رئيس الوحدة تبدأ بكلمة (انتقلت أنا./....) فهى تفيد بانتقال الباحث إلى بيئة العمل لوصف سكن العمل للتحقق من صدق العمل واستحقاقه للخدمة، ولكن الواقع يتبين من نتائج الجدول السابق بعدم نزول الباحثين إلى بيئة العمل، مما قد يؤدي إلى ربط من لا يستحق معاش أو مساعدة اجتماعية بالضمان الاجتماعى، فى حين أن هناك أسر أكثر استحقاقاً بهذه الخدمة، وهذا قد يرجع إلى قلة الموارد البشرية والمادية بالضمان الاجتماعى، وهذا ما أقره الجدول رقم (٣) الخاص باستجابات المسئولين بالضمان.

#### جدول رقم (٥٣)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الاقتصادية التى تحصل عليها المبحوثة من الضمان الاجتماعى (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	معاش ضمان شهرى	٦٠	٪١٠٠
ب	مساعدات مالية للحفاظ على مشروعات قائمة	٠	٪٠.٠٠
ج	مساعدات مالية لإقامة مشروع ضمان صغير	١	٪١.٦

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن جميع أفراد العينة يحصلون على معاش شهرى بنسبة (٪١٠٠) فى حين يوضح الجدول أن الحاصلين على

مساعدة لإقامة مشروع ضمانى جاءت فى الترتيب الأخير بنسبة (١.٦٪) من عينة الدراسة وهى نسبة قليلة جداً، مما يؤكد على عدم استفادة الأسر الضمانية بمميزات تلك الخدمة من الضمان الاجتماعى فى حين أن القرار الوزارى رقم (٦٨) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ ينص فى المادة الأولى على منح مساعدات نقدية دفعة واحدة لا تقل عن (١٠٠٠ جنيه) ولا تزيد عن (٣٠٠٠ جنيه)، وذلك للقيام بمشروعات صغيرة لتنمية موارد الأسرة وتكون الأولوية فى القيام بالمشروع لأصحاب المعاشات والمساعدات الضمانية وأسرههم وهذا ما أكدته بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (سلوى رمضان ٢٠٠١)<sup>(١)</sup>، التى أقرت بعدم استفادة الأسر الفقيرة ببرنامج المشروعات الصغيرة.

#### جدول رقم (٥٤)

يوضح مدى كفاية البرامج والخدمات الاقتصادية التى يقدمها الضمان الاجتماعى لسد احتياجات المبحوثة (ن=٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	نعم	٠	٠.٠٠٪
ب	إلى حد ما	١٨	٣٠٪
ج	لا	٤٢	٧٠٪

يتضح من نتائج الجدول السابق أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة أقرروا بأن البرامج والخدمات الاقتصادية المقدمة لا تكفى لسد احتياجاتهم وذلك بنسبة (٧٠٪) من عينة الدراسة، فى حين أن هناك

(١) سلوى رمضان عبدالحليم : مرجع سبق ذكره .

البعض منهم وكان بنسبة (٣٠٪) يرى أن ما يقدم من الضمان يساهم إلا حد ما فى سد احتياجاتهم، وهذا ما أكدته بعض نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (أمل سليمان ١٩٩٤)<sup>(١)</sup> والتي مفادها أن المعاش التي تتلقاه الأسرة الفقيرة من الضمان الاجتماعى لا يكفى لاحتياجات الإعاشة وكذلك دراسة (منيرة ١٩٩٥)<sup>(٢)</sup>، ودراسة (ياسر القصاص ٢٠٠٣)<sup>(٣)</sup>، والتي أثبتت نتائجها أن معاش الضمان الاجتماعى لا يكفى حد الكفاف للأسر الفقيرة.

#### جدول رقم (٥٥)

يوضح الصعوبات التي تحول دون استفادة المبحوثة من البرامج والخدمات الاقتصادية المقدمة (ن = ٦٠)

م	البيان	التكرار	النسبة
أ	المعاش لا يكفى لسد احتياجاتك	٦٠	٪١٠٠
ب	كثرة عدد المستندات المطلوبة لاستحقاقك المعاش	١٤	٪٢٣.٣
ج	لا يوجد مساعدة من الباحثين بالوحدة لاستخراج المستندات المتعثرة	١٨	٪٣٠
د	عدم حفاظ الباحثين على سرية طلب المعاش	١	٪١.٦

(١) أمل سليمان : مرجع سبق ذكره .

(٢) منيرة عبدالرحمن آل سعود : مرجع سبق ذكره .

(٣) ياسر عبدالفتاح القصاص : مرجع سبق ذكره .

م	البيان	التكرار	النسبة
هـ	المعاش لا يصرف فى ميعاد محدد	٦	٪١٠
و	الزحام الشديد مع ضيق منافذ صرف المعاش	٢	٪٣.٣
ز	عدم قدرتك على الانتقال إلى أماكن صرف المعاش	٢	٪٣.٣
ح	لا تتناسب قيمة المعاش مع عدد أفراد أسرتك	١٤	٪٢٣.٣
ط	وجود مشقة فى إنهاء إجراءات الحصول على مساعدة لإقامة مشروع صغير	٨	٪١٣.٣
ى	تقدمت بطلب مساعدة لإقامة مشروع صغير ولم توافق الإدارة عليه حتى الآن.	١٦	٪٢٦.٦
ك	لم يوجهك أحد المسئولين بالإدارة لكيفية إقامة مشروع صغير	٢٣	٪٣٨.٣
ل	حصول بعض العملاء على مساعدات خاصة بإقامة مشروع ضمانى صغير دون وجه حق.	٢٠	٪٣٣.٣

توضح نتائج الجدول السابق الصعوبات التى تحول دون استفادة المبحوثات من الضمان الاجتماعى من البرامج والخدمات الاقتصادية المقدمة فيما يلى:

- المعاش لا يكفى لسد احتياجاتك وجاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (١٠٠٪) من عينة الدراسة وهذا ما أكدته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (سلوى رمضان ٢٠٠١)<sup>(١)</sup> ودراسة (ياسر القصاص ٢٠٠٣)<sup>(٢)</sup>، فنظراً للزيادة المستمرة فى الأسعار وتنوع احتياجات الأسرة من السلع والخدمات وزيادة أسعار الخدمات مثل الكهرباء والمياه كما أقره الجدول رقم (٣٠) من استجابات المسئولين، فنجد أن قيمة المعاش الضمانى لا تكفى لسد ولو جزء بسيط من تلك الاحتياجات.

- لم يوجهك أحد المسئولين بالإدارة لكيفية إقامة مشروع صغير بنسبة (٢٨.٣٪) من عينة الدراسة، فالمستفيدات نظراً لقلّة خبرتهن بتلك المشاريع لا يستطعن اختيار المشروع المناسب لهن لذا كان لزاماً على الباحثين ورؤساء الوحدات إرشادهن إلى كيفية اختيار المشروع المناسب والخطوات المتبعة لإقامة المشروع، وقد يعبر هذا عن قصور فى أداء دور الباحث داخل الوحدة الاجتماعية.

- حصول بعض العملاء على مساعدات لإقامة مشروع ضمانى دون وجه حق وجاءت بنسبة (٣٣.٣٪) من عينة الدراسة وهذا يعطى دلالة أن الخدمة تقدم للمعارف على سبيل المجاملات ليس لمن يستحق، وهذا ما أقرت به بعض المبحوثات للدارس أثناء المقابلة، وهذا يدل على عدم المتابعة الجيدة والمستمرة للوحدات وطريقة العمل بها نتيجة قلة الموارد المادية بالضمان كوسائل المواصلات وكذلك قلة الحوافز والبدلات المالية للقائمين على المتابعة بين الوحدات المختلفة.

---

(١) سلوى رمضان : مرجع سبق ذكره .

(٢) ياسر عبدالفتاح القصاص : مرجع سبق ذكره .

- جاء فى نهاية الترتيب عبارة عدم حفاظ الباحثين على سر طلبك للمعاش بنسبة (١.٦٪) من عينة الدراسة، وهذا قد يعطى دلالة على تمسك الباحثين بقيم المهنة وأهم مبادئها وهو مبدأ السرية.

### جدول رقم (٥٦)

يوضح مقترحات المبحوثة حول زيادة استفادتها من البرامج والخدمات الاقتصادية التى يقدمها الضمان الاجتماعى. (ن=٦٠)

النسبة	التكرار	البيان	
٪١٠٠	٦٠	زيادة قيمة المعاش الشهرى.	أ
٪٤٦.٧	٢٨	تبسيط الإجراءات للحصول على المعاش.	ب
٪٤٣.٣	٢٦	سرعة البت فى استحقاق المعاش.	ج
٪١٥	٩	توصيل المعاش الضمانى لمكان إقامتك.	د
٪٨٥	٥١	توفير بطاقات مجانية للمواصلات العامة.	هـ
٪٤٣.٣	٢٦	توفير فرصة عمل لك.	و
٪٥١.٧	٣١	توفير فرص عمل للأبناء فى فترة الصيف	ز
٪٤٠	٢٤	تدريبك على كيفية إقامة مشروع صغير.	ح
٪٥٠	٣٠	تدريب أحد أفراد أسرتك على إقامة مشروع صغير.	ط
٪٨.٣	٥	تدريبك على حرفة تزيد من دخلك	ي

يشير الجدول السابق إلى أن جميع مفردات عينة الدراسة أجمعوا على ضرورة زيادة قيمة المعاش الشهري بنسبة (١٠٠٪) حيث أن أعلى قيمة للمعاش تمنح للمطلقة أو الأرملة ذات الثلاث أولاد فأكثر هي (١٠٠ جنيه + ٢٠ جنيه علاوة اجتماعية)، أى (١٢٠) جنيه فقط لا غير وهذا مبلغ زهيد مقارنة بالزيادة المستمرة فى الأسعار الحالية وتعدد احتياجات تلك الأسر، ويلي ذلك فى الترتيب توفير بطاقات مجانية للمواصلات العامة بنسبة (٨٥٪) من عينة الدراسة، فنتيجة الزيادة المستمرة لأسعار السلع البترولية، زادت أسعار المواصلات بالدولة، وبالتالي أصبحت المواصلات عبئاً ثقیلاً على الأسرة، لذا يجب توفير بطاقات مجانية للمواصلات العامة تمنح للأسر الضمانية.

ويلى ذلك توفير فرص عمل للأبناء فى فترة الصيف نسبة إلى (٥١٪) من عينة الدراسة فالأبناء يعتبروا بمثابة مصدر دخل أساسى لتلك الأسر فعند توفير فرص عمل موسمية لهم يشجعهم على العمل ويضمن نوعية العمل الذى يمارسوه بحيث يكون عمل شريف وبناء وكذلك يساعدهم فى توفير مستلزماتهم الدراسية للعام الدراسى القادم، ويلي ذلك استجابة، تدريب أحد أفراد أسرته على إقامة مشروع صغير وجاءت بنسبة (٥٠٪) من عينة الدراسة، فمن الضرورى لضمان نجاح المشروع الضمانى أن يتم تدريب أحد أفراد الأسرة على كيفية إقامة مشروع صغير وهذا ما نص عليه القرار الوزارى رقم (٦٧) الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٩ فى المادة (١٣) بأن يجب على مديرية التضامن الاجتماعى المختصة فى حالة ثبوت صلاحية أحد أفراد الأسرة للقيام بتنفيذ مشروع إنتاجى أو خدمى إخطار الإدارة

المختصة بالمديرية لتدريبه على كيفية تنفيذ ذلك المشروع وهذا ما أكدت عليه نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (نجلاء قنديل ٢٠٠٧) <sup>(١)</sup>.

#### جدول رقم (٥٧)

يوضح نوعية البرامج والخدمات التعليمية التي تحصل عليها المبحوثة من الضمان الاجتماعي (ن = ٣٨)

النسبة	التكرار	البيان	
٪١٠٠	٣٨	مساعدات مالية لأبنائك الملتحقين بالتعليم.	أ
٪٨٩.٤	٣٤	إعفاء أبنائك الملتحقين بالتعليم من المصروفات المدرسية.	ب
٪٠.٠٠	٠	توفير الزى المدرسى المجانى لأبنائك بالتعليم	ج

وتشير نتائج الجدول السابق إلى أن الأسر الضمانية أو المستفيدات من الضمان يحصلن على مساعدات مالية لأبنائهن الملتحقين بالتعليم وذلك بنسبة (٪١٠٠) من عينة الدراسة وذلك فى صورة مساعدات شهرية طوال فترة الدراسة على أن تجدد العام التالى وتقدر قيمتها بـ(٤٠ جنيه) لكل فرد من أبنائها بالتعليم، يلى ذلك إعفاء أبنائك الملتحقين بالتعليم من المصروفات المدرسية وجاءت بنسبة (٪٨٩.٤) من عينة الدراسة، حيث أن الأسر الضمانية التى لديها أبناء بالتعليم تحصل من الوحدة الاجتماعية على إفادة بظروفها الاقتصادية تقدم إلى إدارة المدرسة لإعفاء أبنائهم نهائياً من المصروفات.

(١) نجلاء قنديل : مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٥٨)

يوضح مدى كفاية البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان الاجتماعي لسد احتياجات المبحوثة. (ن=٣٨)

النسبة	التكرار	البيان	
٠.٠٠%	٠	نعم	أ
٤٧.٤%	١٨	إلى حد ما	ب
٥٢.٦%	٢٠	لا	ج

تشير نتائج الجدول السابق أن معظم عينة الدراسة من المستفيدات وذلك بنسبة (٥٢.٦%) من عينة الدراسة أقرروا بأن البرامج والخدمات التعليمية المقدمة لا تكفي لسد احتياجات أبنائهن التعليمية، وقد يرجع ذلك لزيادة أسعار السلع من ملابس وأدوات دراسية واحتياجات غذائية للأبناء حيث أن المساعدة المقدمة لا تكفي لشراء تلك الاحتياجات الضرورية، في حين أن هناك بعض المستفيدات وذلك بنسبة (٤٧.٤%) أقرروا أن المساعدات المقدمة تكفي إلى حد ما لسد احتياجاتهن حيث أن المساعدة المقدمة تشمل جميع الأبناء بالتعليم فهي تصرف بعدد الأبناء الملتحقين بالتعليم.

جدول رقم (٥٩)

يوضح الصعوبات التي تحول دون استفادة المبحوثة من البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان الاجتماعي (ن = ٣٨)

النسبة	التكرار	البيان	
٪١٠٠	٣٨	لا تكفى المساعدات لشراء الزى المدرسي لأبنائك المتعلمين.	أ
٪٩٤.٧	٣٦	لا تكفى المساعدات لشراء المستلزمات المدرسية لأبنائك	ب
٪٣٦.٨	١٤	لا تكفى المساعدات المقدمة لسد مصروفات المدرسية لأبنائك.	ج
٪٧.٩	٣	عدد أبنائك بالتعليم كبير بالمقارنة بالمساعدة المقدمة.	د
٪١٠.٥	٤	لا تمنح المساعدات لأبنائك الملتحقين بالتعليم العالي.	هـ

يشير الجدول السابق إلى عدم كفاية المساعدات المقدمة للأبناء المتعلمين من أسر المستفيدات لشراء الزى المدرسي بنسبة (٪١٠٠) من عينة الدراسة، حيث أن هناك زيادة مستمرة في أسعار السلع لا تقابلها أى زيادة في المساعدات المقدمة لهم، ويلى ذلك بنسبة (٪٩٤.٧) من استجابات المبحوثات أن المساعدات لا تكفى لشراء المستلزمات المدرسية للأبناء بالتعليم، ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة عدد أبنائك بالتعليم كبير بالمقارنة بالمساعدة المقدمة بنسبة (٪١٠.٥) وذلك راجع إلى صدق تلك

المساعدة لجميع الأبناء بالتعليم فالمستفيدة تصرف لكل ابن ملتحق بالتعليم مساعدة قيمتها (٤٠ جنية) فعلى سبيل المثال إذا كان عددهم (٥) أبناء بالتعليم تصرف الأم (٢٠٠ جنية) شهرياً طوال أشهر الدراسة.

### جدول رقم (٦٠)

يوضح مقترحات المبحوثة حتى تزيد استفادتها من البرامج والخدمات التعليمية التي يقدمها الضمان الاجتماعي (ن=٦٠)

البيان	التكرار	النسبة
أ	٤٤	٪٧٣.٣
ب	٥٠	٪٨٣.٣
ج	٤٦	٪٧٦.٧
د	١٠	٪١٦.٧
هـ	١٤	٪٢٣.٣
و	٤٠	٪٦٦.٧
ز	٣٠	٪٥٠

يشير الجدول إلى مقترحات المستفيدات كى تزيد من استفادتها من البرامج والخدمات التعليمية المقدمة فيما يلى:

- توفير الزى المدرسي لأبنائك وجاء فى المرتبة الأولى من الاستجابات بنسبة (٨٣.٣٪) وذلك نتيجة معاناة الأسر الأولى بالرعاية من ارتفاع أسعار السلع المتزايدة باستمرار.

- يلى ذلك، توفير المستلزمات المدرسية لأبنائك وجاء فى المرتبة الثانية من استجابات المبحوثات بنسبة (٧٦.٧٪) من عينة الدراسة كتوفير بعض الكراسيات والأقلام والشنط المدرسية لأبناء الأسر الأولى بالرعاية.

- وقد جاءت فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة، إعفاء أبنائك من المصروفات الدراسية بنسبة (١٦.٧٪) من عينة الدراسة، وذلك لأن الوحدة الاجتماعية تقدم للأسر الضمانية التى لديها أبناء بالتعليم إفادة تقدم لإدارة المدرسة لإعفاء أبنائها من المصروفات.

#### جدول رقم (٦١)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الاجتماعية التى تحصل عليها المبحوثة من الضمان الاجتماعى (ن=٦٠)

النسبة	التكرار	البيان	
٨.٣٪	٥	مساعدات مالية عند زواج أحد الأبناء	أ
١٠٪	٦	مساعدات جنازة لوفاة أحد أفراد أسرتك	ب
٠.٠٠٪	٠	مساعدات إغاثة عند حدوث نكيات	ج
٠.٠٠٪	٠	توفير مأوى لأسرتك عند حدوث كارثة.	د

يتبين من نتائج الجدول السابق أن هناك نسبة (١٠٪) من عينة الدراسة ممن حصلن على مساعدة دفعة واحدة لوفاة أحد أفراد أسرتهن،

ويلى ذلك بالجدول مساعدة مالية عند زواج أحد الأبناء وذلك بنسبة (٨.٣٪) حيث أن هذه الخدمة تمنح للأسر الضمانية فى صورة "حالة ملحة" لا تتعدى قيمتها (٣٠٠) جنيه ولا تمنح سوى مرة واحدة فقط كل عام، بينما هناك مساعدة مالية قد تصل إلى (٢٠٠٠) جنيه تمنح للموظف السابق بالدولة عند زواج أحد أبنائه، فى حين أن الأسر الأولى بالرعاية هى الفئة الأحق بتلك المساعدة نظراً لتدنى الدخل وسوء أحوالها المعيشية وعدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الزواج فى عصرنا الحالى.

#### جدول رقم (٦٢)

يوضح مدى كفاية البرامج والخدمات الاجتماعية التى يقدمها الضمان الاجتماعى لسد احتياجات المبحوثة (ن=١١)

النسبة	التكرار	البيان	م
٠.٠٠٠٪	٠	نعم	أ
٠.٠٠٠٪	٠	إلى حد ما	ب
١٠٠٪	١١	لا	ج

يتبين من نتائج الجدول السابق أن جميع مفردات العينة أقرروا عدم كفاية البرامج والخدمات الاجتماعية المقدمة، وقد يرجع ذلك إلى عدم التناسب بين قيمة المساعدة المقدمة واحتياجات الأسر الأولى بالرعاية نظراً للمتغيرات الاقتصادية الحالية.

جدول رقم (٦٣)

يوضح الصعوبات التي تحول دون استفادة المبحوثة من البرامج والخدمات الاجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي (ن=٦٠)

النسبة	التكرار	البيان
٥٦.٧%	٣٤	أ طلبات الزواج كثيرة والمساعدة المقدمة لا تكفى.
٥٣.٣%	٣٢	ب تعقد إجراءات صرف تلك المساعدات.
١٠%	٦	ج مساعدة الجنازة تصرف بعد إتمام الجنازة بفترة طويلة.
١.٧%	١	د تعقد إجراءات صرف مساعدة الإغاثة.
٣.٣%	٢	هـ عدم توفير مأوى للمنكوبين من الكوارث.
٠.٠٠%	٠	و عدم توفير أغطية وملابس للمنكوبين.
١.٧%	١	ز مساعدة الخسائر فى الممتلكات لا تتناسب مع حجم تلك الخسائر.

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن استجابة المبحوثات بأن طلبات الزواج كثير والمساعدة المقدمة لا تكفى جاءت فى الترتيب الأول بنسبة (٥٦.٧%) من عينة الدراسة، حيث أن المساعدة التي تقدم لأسرة المطلقة أو الأرملة تقدم فى صورة "حالة ملحة" لا تتعدى (٣٠٠ جنيه) وتصرف مرة

واحدة فقط فى السنة لذا فهى لا تفى بمتطلبات الزواج المتعددة والمتنوعة فى عصرنا الحالى، يلى ذلك فى الترتيب استجابة "تعقد إجراءات صرف المساعدات" بنسبة (٥٣.٣%) من عينة الدراسة وهذا قد يرجع إلى قلة المخصصات الحكومية لدعم تلك المساعدات، فى حين أن الطلبات المقدمة لاستحقاق المساعدات كثيرة، يلى ذلك فى الترتيب "مساعدة الجنازة تصرف بعد إتمام الجنازة بفترة طويلة"، وذلك بنسبة (١٠%) من عينة الدراسة وهذا قد يتعارض مع القرارات الوزارية المعدلة التى تنص على "سرعة البت فى صرف مساعدة الجنازة فيما لا يتعدى يومين من تاريخ تقديم الطلب"، ومن خلال ملاحظات الباحث داخل الوحدة الاجتماعية تبين له أن مساعدة الجنازة قد تصرف بعد شهرين أو ثلاث من تاريخ تقديم الطلب.

#### جدول رقم (٦٤)

يوضح مقترحات المبحوثة حتى تزيد استفادتها من البرامج الخدمات الاجتماعية التى يقدمها الضمان الاجتماعى (ن=٦٠)

البيان	التكرار	النسبة
أ زيادة قيمة المساعدات لزواج أبناءك	٢٢	٣٦.٧%
ب تسهيل إجراءات صرف المساعدة لزواج أبناءك	٢٦	٤٣.٣%
ج تقديم بعض المساعدات العينية عند زواج أبناءك	٥٢	٨٦.٧%
د سرعة البت فى صرف مساعدات الإغاثة	٣	٥%

النسبة	التكرار	البيان	
٢٠٪	١٢	توفير وجبات غذائية سريعة لأسرتك عند حدوث كارثة	هـ
١٦.٧٪	١٠	توفير مأوى مناسب لأسرتك نتيجة الكارثة	و
١٦.٧٪	١٠	سرعة صرف مساعدة الجنازة عند وفاة أحد أفراد أسرتك	ز

ويتبين من نتائج الجدول السابق مقترحات المستفيدات لزيادة استفادتهم من البرامج والخدمات الإجتماعية التي يقدمها الضمان الاجتماعي وتتضمن ما يلي:

- تقديم بعض المساعدات العينية عند زواج أحد أبنائك وجاءت فى المرتبة الأولى بنسبة (٨٦.٧٪) حيث يرغب فى الحصول من الضمان على بعض السلع المعمرة التى تساهم فى تجهيز أبنائهن خاصة من البنات مثل أجهزة كهربائية أو حجرة معيشة لمساعدتهن على إتمام زواج الأبناء.

- ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول سرعة البت فى صرف مساعدات الإغاثة بنسبة (٥٪) من عينة الدراسة، وهذا يعطى دلالة على سرعة تحرك العاملين بوحدة الإغاثة لرصد الخسائر فى الأرواح والممتلكات وصرف المساعدات اللازمة للمنكوبين.

جدول رقم (٦٥)

يوضح نوعية البرامج والخدمات الصحية التي تحصل عليها المبحوثة من الضمان الاجتماعي (ن=٦٠)

النسبة	التكرار	البيان	
%٤٥	٢٧	مساعدات مالية للمرضى من أفراد أسرته	أ
%٣.٣	٢	مساعدات مالية لطفلك المعاق	ب
%٠.٠٠	٠	مساعدات مالية أثناء الحمل حتى ميعاد الوضع	ج
%٠.٠٠	٠	مساعدات لطفلك الرضيع حتى يتم عامه الثانى	د

- تشير نتائج الجدول السابق إلى حصول المستفيدات على مساعدات مالية للمرضى من أفراد أسرته وجاءت بنسبة (٤٥%) من عينة الدراسة وهى نسبة قليلة وذلك راجع إلى أن المساعدة التى تقدم لهم تقدم فى صورة "حالة ملحة" وليست مساعدة شهرية للمرضى فمساعدات المرضى الشهرية لا تمنح للأسرة الضمانية، ولكن تصرف لمن يقل دخله إذا وزع على أفراد أسرته لا يتعدى نصيب الفرد بها عن (١٠٠) جنيه، فى حين أن الأسر الضمانية قد لا يتعدى دخلها بالكامل عن (١٠٠) جنيه، لذا فهى الأولى بتلك المساعدة التى تحرم منها بحكم قانون الضمان المعمول به حالياً.

- يلى ذلك حصول بعض الأسر على مساعدة مالية للطفل المعاق تصل نسبتها إلى (٣.٣%) من عينة الدراسة، حيث أن المساعدة تقدم الطفل عند بلوغه سن (١٨) عام فأكثر ودون ذلك لا تستحق الأسرة صرف

المساعدة، ولكن تُصرف تلك المساعدة للأسر الغير ضمانية التي لا يزيد دخلها عن (٣٠٠) جنيه في حين أن الأسر الضمانية التي تم التحقق من قبل الضمان من انعدام دخلها لا تصرف تلك المساعدة وهي الأولى من غيرها من الأسر بتلك المساعدة.

- يلي ذلك مساعدات مالية أثناء الحمل والتي لم تحصل عليها أيًا من المستفيدات ولم تطبق المساعدة الشهرية للحامل نهائياً داخل الوحدة الاجتماعية السكنية (محل الدراسة) مع أن ذلك مذكور بالقانون الخاص بالضمان والقرارات الوزارية المعدلة، بالإضافة إلى مصاريف الوضع أيضاً لم تطبق في الوحدة الاجتماعية السكنية (محل الدراسة).

- مساعدات الطفل الرضيع حتى يتم عامه الثاني لا تصرف أيضاً للأسر الضمانية ولكن تصرف للأسر التي لا يتجاوز دخلها (٣٠٠) جنيه في حين أن الأسر الضمانية هي الأولى بالمساعدة.

#### جدول رقم (٦٦)

يوضح مدى كفاية البرامج والخدمات الصحية التي يقدمها الضمان الاجتماعي لسد احتياجات المبحوثة (ن=٢٩)

النسبة	التكرار	البيان	
٠%	٠	نعم	أ
٢.٤%	١	إلى حد ما	ب
٩٦.٦%	٢٨	لا	ج

يشير الجدول السابق إلى أن غالبية عينة الدراسة بنسبة (٩٦.٦٪) ممن يستفيدوا من البرامج والخدمات الصحية والمتمثلة فى مساعدة مالية "كحالة ملحة" للمرض لا تكفى حاجاتهم الصحية حيث أن الأسر الفقيرة هى الأكثر تعرضاً للأمراض المختلفة نتيجة افتقارها للبيئة الصحية والمياه النقية والمعاش التى تتلقاه من قبل الضمان الاجتماعى لا يكفى لسد احتياجات الإعاشة وهذا ما أقرته نتائج بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (أمل سليمان ١٩٩٤).

#### جدول رقم (٦٧)

يوضح الصعوبات التى تحول دون استفادة المبحوثين من البرامج والخدمات التى يقدمها الضمان الاجتماعى (ن = ٦٠)

النسبة	التكرار	البيان	
٧٠٪	٤٢	المساعدات المالية لا تكفى مصاريف العلاج	أ
٦٨.٣٪	٤١	المساعدات المالية لا تكفى لشراء الأدوية	ب
٦١.٧٪	٣٧	المساعدات المالية لا تكفى لعمل التحاليل المطلوبة	ج
٥٪	٣	مساعدات الطفل المعاق لا تكفى	د

ويتضح من الجدول السابق أن المساعدات المالية التى تصرف للمرضى لا تكفى مصاريف العلاج وجاء ذلك بنسبة (٧٠٪) من عينة الدراسة، حيث أن المساعدة التى تقدم للمرضى تكون دفعة واحدة فى السنة ولا تتجاوز

٣٠٠ جنيه وبالتالي لا تكفى مصاريف العلاج خلال هذا العام.

- يلى ذلك فى الترتيب استجابة المبحوثات بأن المساعدات المالية لا تكفى لشراء الأدوية وذلك بنسبة (٦٨.٣%) من عينة الدراسة حيث أن الأسر الفقيرة يكون اعتمادهم فى علاج أفراد الأسرة على شراء الأدوية فقط فهم لا يستطيعوا الذهاب إلى العيادات الخاصة وتحمل قيمة تذكرة العلاج ولكنهم يعتمدوا فى ذلك على شراء الأدوية مباشرة من الصيدليات وبالتالي فالمساعدة المقدمة لا تكفى لشراء الأدوية المطلوبة على مدار العام.

ويأتى فى نهاية الترتيب بالجدول استجابة أن مساعدات الطفل المعاق لا تكفى وذلك بنسبة (٥%) ويرجع قلة النسبة إلى قلة عدد المستفيدات من تلك الخدمة حيث أنها لا تقدم للأسر الضمانية إلا بعد تجاوز الطفل لسن (١٨عام).

#### جدول رقم (٦٨)

يوضح مقترحات المبحوثة حتى تزيد استفادتها من البرامج والخدمات الصحية التى يقدمها الضمان الاجتماعى (ن=٦٠)

النسبة	التكرار	البيان	
٩٨.٣%	٥٩	توفر أدوية مجانية للمريض من أسرته	أ
٨٥%	٥١	تسهيل إجراءات علاجك على نفقة الدولة	ب
٥%	٣	تقديم أجهزة تعويضية لطفلك المعاق	ج
٢٠%	١٢	تدريب طفلك المعاق على حرف يدوية	د
٣٦.٧%	٢٢	زيادة فيه مساعدة المرضى	هـ
٥٨.٣%	٣٥	توفير بعض المواد الغذائية الضرورية بالمجان	و
٦٦.٧%	٤٠	توفير العلاج المجانى لأفراد أسرته	ز

يتضح من الجدول السابق أن توفير أدوية مجانية للمريض من أسرته جاءت فى الترتيب الأول من استجابات المستشفيات وذلك بنسبة (٩٨.٣٪) وذلك لاعتماد الأسر الفقيرة على الأدوية مباشرة دون اللجوء إلى الدكتور المعالج كما أن هناك زيادة مستمرة فى أسعار الأدوية، فالأدوية تعتبر عبء ثقيل على كاهن تلك الأسر لذا قامت بعض المنظمات الأهلية بتجميع الأدوية الغير مستخدمة والزائدة عن الأسر المختلفة وإعادة توزيعها على الأسر الفقيرة للاستفادة منها.

ويلى ذلك فى الترتيب تسهيل إجراءات علاجك على نفقة الدولة وذلك بنسبة (٨٥٪) من عينة الدراسة حيث أن الأسر الفقيرة هى الأكثر عرضة للأمراض المختلفة والمزمنة منها وذلك نتيجة المسكن الغير صحى أو سوء التغذية أو قلة الملابس والأغطية، وكل هذه العوامل تجعلها أكثر عرضة للأمراض المختلفة، لذا فهى فى حاجة ملحة لأن تعالج على نفقة الدولة حيث أن دخلها لا يضى بنفقات العلاج.

## **- خاتمة:**

لقد استعرض الباحث فى هذا الفصل تحليل وتفسير النتائج الكمية للدراسة التى توصل إليها الباحث من خلال تفريغ وجدولة البيانات، حيث وضحت البيانات وصف عينة الدراسة من المسئولين والمستشفيات من الضمان الاجتماعى من حيث سماتهم العامة وأوضاعهم المهنية والاجتماعية وطبيعة البرامج والخدمات المقدمة من الضمان الاجتماعى، وكذلك أهم الصعوبات التى تعوق تنفيذ تلك البرامج، وكذلك أهم المقترحات التى تساعد فى تطوير برامج الرعاية الاجتماعية فى ظل المتغيرات المجتمعية المعاصرة.